



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم علم النفس وعلوم التربية

محاضرات مقياس الحكم الراشد

وأخلاقيات المهنة

سنة الثالثة ليسانس علم النفس المدرسى

الأستاذة:

د. برناوي بيه

الموسم الجامعي: 2025_2024

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

5.....	برنامج مقياس الحكم الراشد وأخلاقيات المهنة
6.....	أهداف المقياس
8.....	مقدمة:
11.....	المحاضرة الأولى: مدخل عام حول الحكم الرشيد
11.....	1_لمحة تاريخية عن الحكم الرشيد:
14.....	2_تعريف الحكم الرشيد:
19.....	3_الفرق بين المفاهيم المتداخلة بين الحكم الرشيد:
24.....	4_عناصر الحكم الرشيد
29.....	5_أبعاد الحكم الرشيد:
31.....	6- المكونات الأساسية للحكم الرشيد:
36.....	المحاضرة الثانية: مبادئ وقواعد حكم الرشيد
36.....	مبادئ وقواعد حكم الرشيد:
46.....	المحاضرة الثالثة: مدخل عام حول الفساد
46.....	1_تعريف الفساد :
48.....	2_أنواع الفساد:
51.....	3_مظاهر الفساد:
55 ...	المحاضرة الرابعة: أسباب وآثار وكيفية محاربة الفساد الإداري والمالي:
55.....	1_أسباب الفساد :

58	2- آثار الفساد:
63	3_ كيفية محاربة الفساد الإداري والمالي:
72	4_ علاقة الحكم الراشد بالفساد:
77	المحاضرة الخامسة: مدخل عام حول أخلاقيات المهنة
77	1_ تعريف أخلاقيات المهنة:
79	2_ أهمية أخلاقيات المهنة:
80	3_ أهداف أخلاقيات المهنة:
81	4_ مصادر أخلاقيات المهنة
82	5_ أخلاقيات المهنة في الجامعة الجزائرية:
83	6- مصادر أخلاقيات المهنة الجامعية في الجزائر:
	المحاضرة السادسة: ميثاق أخلاقيات المهنة الجامعية وأخلاقيات
86	الأخصائي أو مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني.
86	أولا_ ميثاق أخلاقيات المهنة الجامعية الصادر في 2010:
88	ثانيا_ الآداب والقواعد الأخلاقيات التي أقرها ميثاق 2023:
	ثالثا_ أخلاقيات المهنة لمستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني
92	والأخصائي النفسي:
96	خاتمة:
97	قائمة المراجع
98	قائمة المراجع:

برنامج مقياس الحكم الراشد وأخلاقيات المهنة

مقدمة:

أولا الحكم الراشد.

المحاضرة الأولى: مدخل عام حول الحكم الرشيد.

المحاضرة الثانية: مبادئ وقواعد حكم الرشيد.

ثانيا: مكافحة ظاهرة الفساد.

المحاضرة الثالثة: مدخل عام للفساد الإداري والمالي.

المحاضرة الرابعة: أسباب وآثار وكيفية محاربة الفساد الإداري

والمالي.

ثالثا: أخلاقيات المهنة.

المحاضرة الخامسة: مدخل عام حول أخلاقيات المهنة.

المحاضرة السادسة: نماذج لميثاق أخلاقيات المهنة

وأخلاقيات مهنة الأخصائي النفسي أو مستشار التوجيه والإرشاد

المدرسي والمهني.

أهداف المقياس

_ أن يتمكن الطالب من اكتساب الجانب التشريعي والقانوني الذي يؤطر مهنة المختص النفسي المدرسي.

يهدف هذا المقياس إلى تمكين الطالب من معرفة مفهوم الحكم الراشد وأسسهِ وكيف تساهم أخلاقيات المهنة في محاربة الفساد والحد منه في سبيل الاستغلال الأمثل لموارد المجتمع وتحقيق الرفاهية للمواطنين في ظل الحكم الراشد.

المعارف المسبقة المطلوبة:

مكتسبات السداسيات السابقة في المقاييس ذات العلاقة.

مقدمة

مقدمة:

يعد مقياس الحكم الراشد وأخلاقيات المهنة من أهم المقاييس الوحدة الأفقية، المسندة لمستوى سنة الثالثة ليسانس في جميع التخصصات وجميع الشعب في الجامعة، حيث يحتوي هذا المقياس في تخصص علم النفس على ثلاثة محاور:

المحور الأول: الحكم الراشد.

المحور الثاني: مكافحة ظاهرة الفساد.

المحور الثالث: أخلاقيات المهنة.

تم تقسيم لكل محور محاضرتين حسب عدد الحصص المبرمجة لهذا المقياس، وسيتم شرح ذلك كما يلي:



أولاً: الحكم الراشد

المحاضرة الأولى: مدخل عام حول الحكم الرشيد.

المحاضرة الثانية: مبادئ وقواعد حكم الرشيد

المحاضرة الأولى: مدخل عام حول الحكم الرشيد

1_لمحة تاريخية عن الحكم الرشيد:

يرجع البعض أن أصل كلمة الحكم تعود في أصولها وجذورها إلى الإغريق متمثلة في كلمة (kuberna) التي تعني توجيهه، وانتقلت فيها بعد إلى الثقافة اللاتينية متمثلة في كلمة (gubernare) التي تعني قيادة السفينة، والذي استمد منه الانجليز مفهوم الحوكمة أو طريقة الحكم فيما بعد لتصبح (Government) وسبقهم في ذلك الفرنسيون بكلمة (Governance) والتي شاع استخدامها في زمن الاقطاع عند الفرنسيون لتدل على المحاكم الموجودة في بعض المناطق الفرنسية كأول نوع من أنواع الحكم.

بدأ استخدام مصطلح الحوكمة la gouvernance في اللغة الفرنسية في القرن 13 كمرادف لمصطلح الحكومة قبل أن يصبح مصطلحا قانونيا في سنة 1978 ثم اختفى ليعود مع الثمانينات مع مصطلح المجتمع المدني.

هناك العديد من الباحثين العرب من اتبعوا مجمع اللغة العربية بالقاهرة الذي تبني ترجمة الحوكمة كمرادف للحكم الرشيد للإشارة إلى ضرورات الحكم الجديدة التي تقلص من دور الدولة

حيث قدم البنك الدولي في سنة 1992 تعريفا اعتبر فيه الحكم الرشيد طريقة تمارس بها السلطة من أجل تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما بغية تنميته، فهذا النوع من الحكم يتطلب عدم إقصاء أي نشاط إنساني يمكنه أن يخدم التنمية المرجوة كما أنه لا يمكن أن ينجح إلا في ظل السلم الاجتماعي، الاستقرار السياسي، حرية التعبير، حقوق الإنسان وسيادة القانون.

ظهر مفهوم الحكم الرشيد في وثيقة صدرت في يناير سنة 1997م، بعنوان: "الحكم من أجل التنمية البشرية المستدامة" عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (بوطاجين، د_س، 1)

ويعتبر مصطلح الحكم الرشيد في الأدبيات السابقة مفهوما حديثا إذا ما قورن ببعض المصطلحات فنجد في اللغة الفرنسية مرادف لمصطلح الحوكمة، فبدايات هذا المفهوم جاءت إبان القرن الثالث عشر وانتشر كمفهوم قانوني عام 1978 لم يستعمل بعد ذلك على نطاق واسع معبرا عن تكاليف التسيير.

وفي بداية الثمانينات استخدم من طرف المنظمات المالية الدولية وخاصة من قبل البنك الدولي، إلا أن الأستاذين "جيمس مارش" و"جوهان أولسن" استخدموا هذا المصطلح في ميدان العلوم السياسية وهذا عندما نشر كتابا يحمل عنوان "إعادة اكتشاف الهيئات" الذي

نشر عام 1989 في الو.م. أ وتساءلا من خلاله الباحثان عن كيفية تحديث المنظمات وتكييف الإستراتيجية الجديدة طبقا لتوازن القوى الحاصل في تلك الفترة وربط ذلك كله برشادة الحكم.

ومنذ ذلك الحين أصبح لهذا المفهوم دور كبير خاصة في التصنيفات الممنوحة لكافة الدول في تحقيقها لآليات الحكم الراشد ومن ثم أصبح له معايير تقيم على أساسها الدول وخاصة لدى صندوق النقد الدولي الذي يركز عليه كثيرا حتى في ربط مساعداته للدول النامية بتحقيق شروط الحكم الراشد. (طايبي، 2018، 230)

ومنه نستنتج أن كلمة الحكم الراشد مرت على عدة مراحل وأطلق عليها عدة مفاهيم، حتى وصلت إلى هذا المصطلح ، فبداية ظهورها كان في الإغريق، وظهرت كمصطلح مرادف للحكومة، وقد تم تعريف الحكم الراشد أول مرة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومن ثم أصبحت كلمة متداولة في جميع المجالات والتخصصات العلمية المختلفة، كل تخصص وكيف ينظر لها من منطلق علمه، وفيما يلي سيتم عرض تعريفات مختلفة للحكم الراشد بداية بتعريفه لغة كما يلي:

2_تعريف الحكم الراشد:

2_1_تعريف الحكم:

_تعريف الحكم لغة:

مصدر مشتق من حكم يحكم، والله تعالى هو أحكم الحاكمين، قال ابن فارس (ت 395هـ): "الحاء والكاف والميم أصل واحد، وهو المنع، المنع من الظلم، وحكم الدابة؛ أي منعها، يقال حكمت الدابة وأحكمتها، ويقال حكمت السفية وأحكمتها، إذا أخذته من يديه، والحكمة هذا قياسها؛ لأنها تمنع من الجهل وتقول حكمت فلانا تحكيما منعه عما يريد، وحكم فلان في كذا، إذا جعل تحكيم أمره إليه.

بناء على ما سبق فالحكم عند أهل اللغة لا يخرج عن معاني: القضاء، والتحاكم، وفض المنازعات، والحكمة، والتحاكم، والاحتكام، والعلم، والفهم والفقهاء، عن ارتباطه بالعديد من العلوم كعلم الفقه واللغة والقضاء والتفسير والعلوم الاجتماعية بفروعها.

_تعريف الحكم في الاصطلاح:

_هو أسلوب وطريقة الحكم والقيادة، لتسيير شؤون منظمة قد تكون دولة أو مجموعة من الدول، فهو يركز على أشكال التنسيق والتشاور والمشاركة والشفافية في القرار.

يعني ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع بما فيها الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وإدارة الموارد الطبيعية والبشرية، وهو بذلك يعني مفهومًا أوسع من مفهوم الحكومة، لأنه يتضمن عمل أجهزة الدولة الرسمية والمؤسسات غير الرسمية كمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

تحدد معالم هذا المفهوم ابتداءً من إدارة وممارسة السلطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المستوى المركزي واللامركزي، وصولاً إلى الآليات والمؤسسات التي تشترك بصفة مباشرة أو غير مباشرة في صنع القرارات. (طايبي، 2018، 229)

بمعنى هو السبيل أو الطريق لتسيير وإدارة أمور مؤسسة أو جامعة في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيداغوجية والنفسية والإدارية، حيث يعتمد على مبدأ التشاور الموضوعية في اتخاذ القرار.

2_2_ تعريف الرشده:

تعريف الرشده اللغه:

قال ابن فارس (ت 395هـ) " الرء والشين والءال أصل واحد يدل على استقامة الطريق، فالمراشد: مقاصء الطرق، والرشء: خلاف الغي، وأصاب فلان من أمره رشءا ورشءة، يستعمل استعمال الهءاية، يقال: رشء يرشء، قال تعالى "فليستجيبوا لي وليومنوا بي لعلمهم يرشءون" البقرة:186.

تعريف الرشد في الاصطلاح:

الاستقامة على طريق الحق مع تصلب فيه، وغالب استعماله للاستقامة بطريق العقل، ويستعمل للاستقامة في الشرعيات أيضا. بمعنى عدم الخروج عن طريق الصواب وإتباع القوانين والتشريعات بكل موضوعية والابتعاد عن الذاتية.

2_3_ تعريف الحكم الراشد:

تعريف الحكم الراشد لغة:

يعني المصطلح الإنكليزي The governance الجمع بين رقابة الدولة بمختلف مؤسساتها ورقابة مختلف منظمات المجتمع المدني. يعد الحكم الرشيد ترجمة للغة الإنجليزية لمفهوم ذاع صيته هو The governance good وهناك تحفظ على هذه الترجمة يجب تسجيله في البداية، وتعتبر أحكام قيمية تختلف من شخص إلى آخر (فوزي، 2007، 33).

تعريف الحكم الراشد اصطلاحا:

يعرف الحكم الراشد انطلاقا من عدة اعتبارات ورؤى تختلف من باحث أو مفكر إلى آخر أو من مؤسسة إلى أخرى، وهذا حسب التوجهات والاهتمامات لكل منها.

جان كومان "Kooiman Jan" على انه: «عقد اجتماعي جديد يقوم على شراكة ثلاثية بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص بهدف تعبئة أفضل لقدرات المجتمع وإدارة أكثر رشاده لشؤون الحكم.

- وعرفه فرنسوا كزافييه "**XAVIER François**" على أنه يتعلق بشكل جديد من التسيير الفعال بحيث أن الأعوان من كل طبيعة كانوا، وكذلك المؤسسات العمومية تشارك بعضها البعض، وتجعل مواردها وبصفة مشتركة وكل خيرا وقدرا تخلق تحالفا جديدا للفعل القائم على تقاسم المسؤوليات.

أما "ادريان ليفتويش " **Leftwich Adrian** حدد ثلاثة مستويات لأسلوب الحكم:

المستوى الأول مستوى هيكلي ينصرف إلى القواعد العامة التي تحدد توزيع السلطة السياسية والاقتصادية في المجتمع.

أما المستوى الثاني فهو مستوى سياسي ينصرف إلى القواعد الحاكمة للنظام السياسي، ويفترض أن يتسم الحكم الراشد على هذا المستوى بوجود نظام يتمتع بالمشروعية، ويعتمد في سلطاته على تفويض ديمقراطي من الجماهير، ويقوم على مبادئ التعددية والفصل بين السلطات.

والمستوى الثالث مستوى إداري يقتضي وجود نمط رشيد من الإدارة ووجود جهاز للخدمة المدنية يتمتع بالكفاءة والاستقلالية والشفافية ويخضع للمساءلة. (تيميزار، 2015، 127).

ويعرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنه: "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم". (بوحنية، بوطيب، 2014، 62)

وقد عرفه البنك العالمي سنة 1997 على أنه الطريقة الخاصة بإدارة وممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية قصد تسيير أحسن للشؤون العمومية "وأخذ بهذه الفكرة.

أيضا صندوق النقد الدولي، عرفه خبراؤه على أنه الإطار الجديد لدور الدولة الذي تعرض لأزمة مفاهيم، حيث انحصر بداية في دور الدولة الحارسة التي تقتصر مهامها على المحافظة على النظام العام، ثم تحولت مهامها إلى طابع الدولة المتدخلة في القطاع الاقتصادي وعليه تجسد دور الدولة المتدخلة في الاقتصاد (طايبي، 2018، 229)

تعرفه الأمم المتحدة " Good Governance " بأنه ممارسة السلطة لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري وتنموي وتقدمي، أي أنه هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وإدارات إدارية ملتزمة

بتطوير موارد المجتمع وبتقدم المواطنين وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم، وذلك برضاهم من خلال دعمهم ومشاركتهم.

فالحكم الراشد هو ذلك الحكم الذي يستطيع ضمان حاجات المجتمع في الوقت الراهن وحاجات الأجيال القادمة وهذا بمعنى استدامة المواد والحفاظ عليها وعدم الإفراط في الاستهلاك، ويكون ذلك عن طريق الأخذ بضروريات التنمية الاقتصادية المتوازنة لفائدة كل السكان لتساهم في بسط الاستقرار داخل الدولة. (طايبي، 2018، 230)

بمعنى أن الحكم الراشد عبارة عن الممارسة أو الطريقة الفعالة والجيدة التي يستخدمها كل مؤسسات الدولة من أجل ضمان إشباع حاجات الأفراد بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة وضمان زيادة التطور في مختلف الميادين والحفاظ على ضروريات الحياة ومنه الحصول على تنمية مستدامة وتحسين جودة الحياة للأفراد.

3_الفرق بين المفاهيم المتداخلة:

وما ينبغي الإشارة إليه هو أن الحكم الراشد منذ بروزه وتطوره عرف تسميات مختلفة في اللغة العربية، وهذا راجع إلى الترجمات المختلفة لهذا المصطلح الدخيل على اللغة العربية، ويمكن ذكر هذه التسميات كالآتي:

_الحاكمية: حدد هذا المصطلح في أشغال الملتقى الوطني حول التنمية المحلية والحكم الراشد بجامعة معسكر يومي 26-27

أفريل 2005 فيقصد بالحاكمية أو الحوكمة إذن أسلوب وطريقة الحكم الجيدة، كما يعني أيضا التسيير الجيد لشؤون منظمة ما قد تكون دولة أو هيئة وطنية أو عالمية، ليكون الهدف من وراء ذلك تحقيق الفعالية والنجاعة. (طايبي، 2018، 230)

كما أنها وصول الحكام إلى أعلى مستوى من العدالة في تطبيق الأحكام المختلفة من المفاهيم التي استعملت للدلالة على مفهوم الحكم الراشد لارتباطه بالحكم وما يتضمنه من فرض سيطرة الحكومة والحاكم على البلاد والعباد، وقد لاق هذا المصطلح المشتق لغويا من الحكم العديد من الإنتقادات لاسيما من طرف علماء الدين، الذين يعتبرون أن: الحكم إلا لله سبحانه وتعالى"، وأن الحكام لا يمكنهم الوصول إلى مستوى العدالة الإلهية في تطبيق الأحكام المختلفة، وفي هذا السياق يقول " سيد قطب " في كتابه " معالم في الطريق " :

" إن العالم يعيش في جاهلية تقوم على أساس الإعتداء على سلطان الله على الأرض، وعلى أخص خصائص الألوهية وهي الحاكمية".(فزاني، 2022، 16)

بمعنى هو الأسلوب الجيد والفعال في التعامل مع الأفراد، وهو أعلى مستوى من العدالة والنزاهة والموضوعية في الحكم.

الحكمانية : وهي تعني ممارسة السلطة على نطاق أوسع من نطاق الحكومة، وهي تهتم بالقطاع الخاص والمجتمع المدني، وعلى هذا

الأساس تركز الحكمانية على كيفية تفاعل الحكومة مع المؤسسات الإجتماعية الأخرى، وكيف ترتبط تلك الأطراف بالمواطنين، وكيف يتم اتخاذ القرارات في عالم يزداد تعقيدا يوما بعد يوم.

والحكمانية تعني ممارسة السلطة في إدارة شؤون الدولة، بما يشبه كثيرا أسلوب ممارسة السلطة في الشركات المساهمة: حيث يمارس المساهمين في الشركة رقابة على إدارة الشركة، وآدابها.

وفي هذا الإطار ينبغي الإشارة إلى أن هناك اختلاف حول هذا المفهوم، فهناك من يرى أن النتيجة هي زيادة الرقابة والمشاركة في أعمال الحكومة، في حين هناك من يعتقد بأن الحكمانية تهدف إلى تقليص دور وسلطة الحكومة، أما طرف ثالث فيشير إلى أن الحكمانية ما هي إلا أداة من أدوات العولمة ونفوذ الغرب.

بمعنى إدارة السلطة والمؤسسات بطريقة رشيدة، حيث تعمل على إيجاد الطرق لتحقيق التفاعل بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني للتقريب أكثر للمواطنين، وتسهيل الوصول إليه ومنه تقليص دور الحكومة وزيادة فاعليتها في مجالات أخرى.

الحكم الصالح: هو ترجمة لمصطلح Virtuous Governing في اللغة الإنجليزية، وقد تعرض هذا المصطلح هو الآخر للنقد كون لفظ الصالح يحمل في طياته العديد من المعاني السامية كالحكمة والعدالة والعصمة من الخطأ التي لا تتوفر في عالم الحكم والسياسة، كما أن

هذا المصطلح قد يمنح الحكام نوعاً من الغرور كونهم الأجدر بالحكم وتشجيعهم على ممارسات تسلطية.

فهو الحكم الذي يشير إلى العدالة الأخلاقية والسياسية والاجتماعية وإتباع مبادئ الخير والصلاح والقيادة بالحكمة والعصمة من الخطأ والموضوعية.

الحكم الرشيد: الذي يقابله في اللغة الإنجليزية (Wise Governing) والذي يتسم بصيغة دينية بحتة لإرتباطه بالخلفاء الراشدين أو السلف الصالح، فلفظ الرشيد والراشد تعني الحكمة والإدراك والتي قد لا تتوفر في أعمال الحكام الحاليين.

يعني الطريقة المثلى لإدارة شؤون الدولة بشكل يعزز الشفافية والمساءلة والحكمة، حيث يوجد من ربطها بالخلافة الراشدين.

الحكم الجيد: هي ترجمة لمصطلح (Good Governance) والجيد يقابله مفهوم الجودة، وما يتضمنه من معاني كثيرة لا تتوفر في حكام اليوم وقادة العديد من الدول النامية التي تتصف بسوء الإدارة في الحكم إقتصادياً وإدارياً وسياسياً. (فزاني، 2022، 17)

وهو مرتبط بالجودة وكفاءة الأداء ووجود قرارات جيدة في إدارة شؤون الدولة والمؤسسات التعليمية في جميع المجالات.

إدارة الحكم: هو من المفاهيم التي تبتعد عن الصفة السياسية أو الدينية، وهو ترجمة المصطلح (Management of Governing) في

اللغة الإنجليزية، وكان هذا المفهوم محل قبول واسع بالنظر إلى المفاهيم الأخرى، غير أن ما أخذ عليه هو بعده عن تطبيق مؤشرات الحكم الراشد، وتطبيق الأساليب الحديثة في إدارة الحكم وتسيير أمور البلاد، كما أن التجربة أثبتت فشل العديد من الحكومات في إدارة شؤون الإقتصاد.

_الإدارة الرشيدة (الجيدة): الدالة على المصطلح الإنجليزي (Good Management) والتي تكون مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالمفهوم الجزئي أو الإدارة المؤسسية، وبذلك تفقد العديد من الأهداف والمتطلبات على المستوى الكلي، كونها قاصرة التعبير عن مفهوم الحوكمة بمفهوم النظرية الكلية أو الحوكمة الإقتصادية الكلية.

_الحوكمة (Governance): هو من المفاهيم التي تبنته العديد من المؤسسات الدولية والهيئات العالمية والمجاميع العلمية للعديد من الدول المتقدمة والنامية، ومنها الدول العربية، مثل : مجمع اللغة العربية المصري الذي اعتمد اللفظ " الحوكمة" ترجمة كلمة (Governance) سنة 2003، إذ أشار إلى حوكمة للمصطلح الإنجليزي ترجمة صحيحة مبنى ومعنى، فهي جاءت أولاً وفق الصياغة العربية لمحافظة على الجذر والوزن، وثانياً تؤدي المعنى المقصود بالمصطلح الإنجليزي، وبين كذلك بأن مصطلح " حوكمة " مشتقة من مصدر الحكم، والتي جاءت على وزن فوعلة، كما هي في عولمة وحوسبة وغيرها.

إن هذا التضارب في المفاهيم دفع لجنة خبراء الإدارة العامة - في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة - في دورتها السادسة المنعقدة ما بين 10 - 13 أبريل 2007 إلى إنشاء فريق عمل خاص بالبحث في "المصطلحات الأساسية المستخدمة في مجالي الحوكمة والإدارة العامة".

إذ أشارت لجنة خبراء الإدارة العامة إلى أنه في حالة غياب المصطلحات الرسمية الموحدة سيكون للدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة حرية تفسير قرارات الأمم المتحدة وفقا لما يخصها من مبادئ عامة أو وفقا لثقافتها الإدارية، وعليه فإنه لا بد من وضع مسرد رسمي للأمم المتحدة حول الحوكمة يكون الهدف منه التوحيد في تنفيذ الدول الأعضاء لقرارات الأمم المتحدة في مجال الحوكمة. (فزاني، 2022، 18).

4_ عناصر الحكم الرشيد

- حكم القانون Law of Rule :

ويعني سيادة القانون كأداة لتوجيه سلوك الأفراد نحو الحياة السياسية بهدف منع تعارض مهام المسؤولين فيما بينهم وبين المواطنين من جهة أخرى ووضوح القوانين وانسجامها في التطبيق وأكثر من ذلك فهو يعني استقلال الهيئة القضائية عن الهيئتين التنفيذية والتشريعية، ومن جراء

ذلك عند تحقيق هذه الآلية تؤمن هذه القواعد وبالتالي يرتقي درجة المواطنة إلى مفهوم المساواة بين المواطنين، كذلك:

_تتسم الأطر القانونية بالعدالة وأن تطبق دون تحيز.

- دور المجتمع المدني وإشراكه في الحكم

- دور القطاع الخاص في التنمية

- ترقية مفهوم حقوق الإنسان

_الشفافية Transparency:

يقصد بها الانفتاح وحرية تداول المعلومات خاصة التي تتعلق بإدارة الموارد العامة. (فوزي، 2007، 38).

وتعني فسخ المجال أمام المواطنين بالتعرف على المعلومات الضرورية التي تهم شؤون حياتهم، مثل حق المواطن في الإعلام ومشاركة المواطنين ومساهماتهم في رقابة المجالس الشعبية والوطنية والمحلية وفي الاطلاع على محاضر الجلسات التي تعقد دوريا في مجالسهم، والهدف من وراء ذلك هو العمل على مشاركة المواطنين في إبداء الآراء على المهام، وتستند الشفافية على التدفق الحر للمعلومات، وتفتح المؤسسات المجتمعية مباشرة للمهتمين بها، وأن تتوفر المعلومات الكافية لتفهمها ومراقبتها.

- **المساءلة:** تتطلب المحاسبة أو المساءلة القدرة على محاسبة المسؤولين عن إداراتهم للموارد العامة وعن المهام الموكلة إليهم وعن النتائج المتوصل إليها ضمن مساهم الوظيفي وعن المسؤوليات والمهام الملقاة على عاتقهم، والهدف من المساءلة هو محاسبة المسؤولين عن الأموال العمومية زيادة على حماية الأموال العمومية من العبث الذي قد يطال هذه الأموال وبالتالي الحد من الانتهاكات التي قد تحدث من حين لآخر لبعض المسؤولين نتيجة تصرفهم بطرق غير شرعية وهذا مصداقا لمقولة: من أين لك هذا؟

ويتعين أن يكون متخذو القرار في الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني خاضعين للمساءلة. (طايبي، 2018، 231)

- **المسؤولية Accountability:** أي أن تتضافر كل الجهود الدولة لخدمة مواطنيها وتوفير الحياة الرغدة لهم بقدر المستطاع.

- **الوساطة** في حل المشكلات السياسية والمجتمعية من خلال إشراك جميع الفاعلين.

- **المساواة Equity:** تتوفر للنساء والرجال الفرص كافة لتحسين رفاهيتهم وحمايتهم وتحقيق مطامحهم.

- **الفعالية والكفاءة Efficiency & Affectivity:**

فالكفاءة والفعالية في استخدام الموارد ومقدرات الدولة توضح الاتجاه الذي تسير فيه الخطط والبرامج والإستراتيجيات التي تضعها الدولة

حيث تلبي أعمال المؤسسات احتياجات المجتمع مع الأخذ في عين الاعتبار الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وحين تكون الكفاءة والفعالية كما هو متوقع فإن هذا يعبر عن الترشيد الجيد ويدل على الحكم الراشد الذي يقود هذه الموارد. (بقدي، 2022، 1967)

كما يقصد بها توفر القدرة لدى المؤسسات في انجاز وتنفيذ المشاريع التي تستجيب لحاجيات المواطنين مع الاستخدام الجيد والعقلاني للموارد.

- الرؤية الاستراتيجية Vision Strategically:

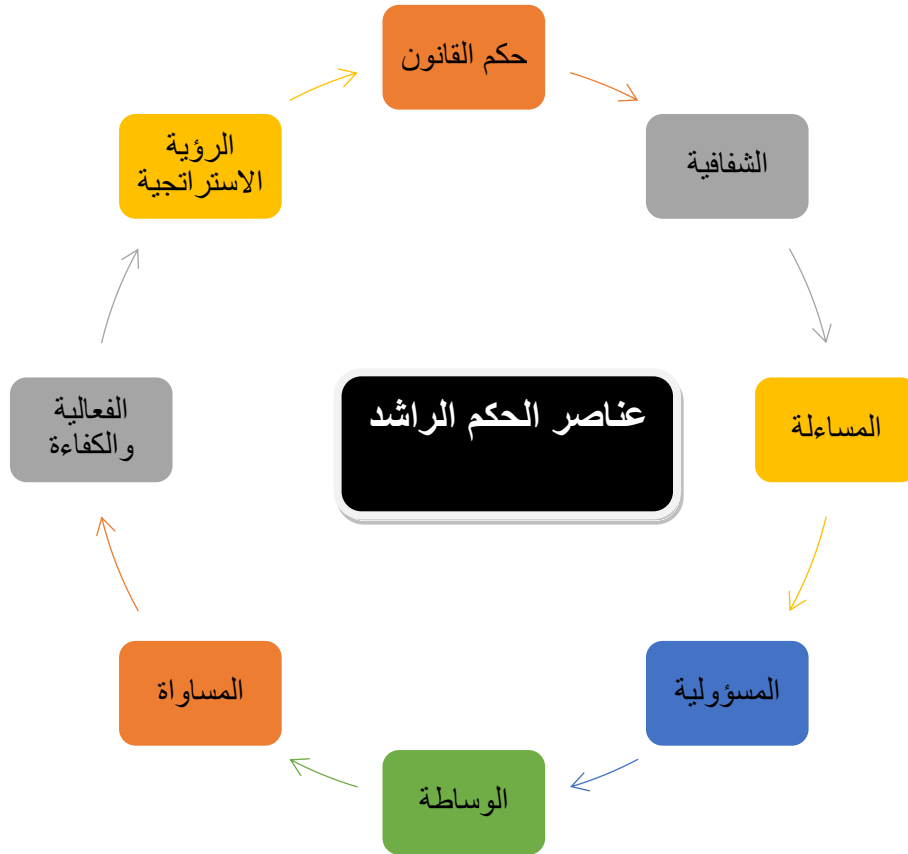
هي الرؤية الهادفة إلى تطوير البلاد والقدرات البشرية وتحسين شؤون الناس بالارتكاز على ما هو متاح وإمكانيات مادية ومعطيات ثقافية واجتماعية.

لذا يجب على الشعوب والقادة أن تتوفر لديهم الآفاق الواسعة والبعيدة لتحقيق الحكم الراشد والتنمية البشرية، مع توافر الشعور المشترك بما يريدونه من تلك العملية. (بوحنية، بوطيب، 2014، 64)

وأن يمتلك القادة والأفراد منظورا واسعا للحكم الراشد والتنمية الإنسانية ومتطلبات على المدى البعيد. (تيميزار، 2015، 128).

ومنه نستنتج أن عناصر الحكم الراشد متداخلة فيها بينهما، فلكي يتحقق الحكم الراشد لابد من وجود قانون يخضع له الجميع دون استثناء ونظام قانوني عادل ومستقل، يبنى على أساس إجراءات واضحة،

ويفسح المجال أمام المواطنين بالتعرف على المعلومات الضرورية التي تهم شؤون حياتهم كذلك الالتزام بمسؤولياتهم وواجباتهم مع تعرضهم للمحاسبة والمراقبة، لتجنب كل ما يعيق الخدمة العامة من بيروقراطية وفساد، وهذه القوانين تكون للجميع دون تمييز بين المهن أو الرتب أو الجنس أو العرق، ومنه تحقيق فعالية وكفاءة باستخدام أفضل للموارد، ومنه رؤية الهادفة من أجل تطوير البلاد والقدرات البشرية وتحسين شؤون الناس بالارتكاز، وشكل التالي يوضح عناصر الحكم الرشيد:



شكل رقم (01) يوضح عناصر الحكم الرشيد

5_ أبعاد الحكم الرشيد:

أ- **البعد السياسي:** المرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، ويكمن هذا البعد في ضرورة تفعيل الديمقراطية التي تعتبر شرطاً في تجسيد الحكم الرشيد، من خلال تنظيم انتخابات حرة ونزيهة مفتوحة لكل المواطنين، مع وجود سلطة مستقلة قادرة على تطبيق القانون، وهيئة برلمانية مسؤولة، لها من الإمكانيات ما تستطيع أن تحقق به نظاماً إعلامياً يجعلها في اتصال مستمر مع المواطن.

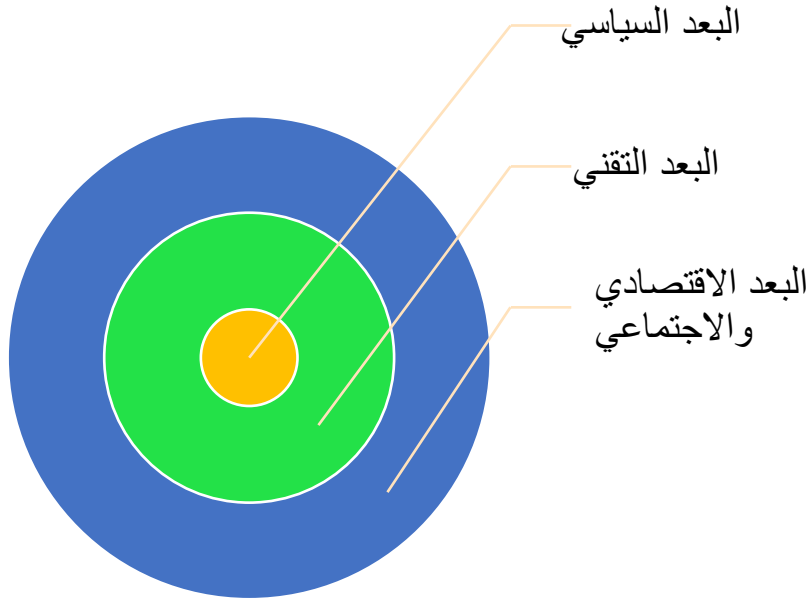
ب- **البعد التقني:** المرتبط بعمل الإدارة العامة ومدى كفاءتها، وتعتبر جوهر الرشادة التي تقوم على عنصرين الرشادة الإدارية والوظيف العمومي، وهو ما يقتضي أن تكون الإدارة مستقلة عن السلطة السياسية والمالية، ويكون الموظفون لا يخضعون إلا لواجبات وظيفتهم، ويكون اختيارهم وفقاً لمعيار الكفاءة.

ج- **البعد الاقتصادي والاجتماعي:** والذي يتمثل في كشف أساليب اتخاذ القرار الاقتصادي للدولة والعلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى ذات العلاقة بتوزيع الإنتاج والسلع والخدمات على أفراد المجتمع، كما يرتبط هذا البعد بشقيه بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة من زاوية، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من

زاوية ثانية، وكذا علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من زاوية ثالثة.

من خلال هذا يتضح لنا أنه لا يمكن تصور إدارة عامة فاعلة من دون استقلالية عن نفوذ رجال السياسة، كما أنه لا يمكن للإدارة السياسية وحدها من تحقيق إنجازات في السياسات العامة من دون وجود إدارة عامة فاعلة، ولا تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية بغياب المشاركة والمحاسبة والشفافية، لذلك فإن الحكم الراشد هو الذي يتضمن حكما ديمقراطيا فعالا ويستند إلى المشاركة والمحاسبة والشفافية، وبناء على توفر أو عدم توفر مجموعة من المؤشرات التي تشتمل على هذه الأبعاد الثلاثة متكاملة فيما بينها، يمكن قياس مدى صلاح وعقلانية الحكم داخل الدولة، ومدى مساهمة السلطة السياسية في توفير الأرضية المناسبة لتمتع المواطنين بمختلف حقوقهم وضمان حرياتهم. (بوطيب، 2014، 64)

ومنه نستنتج أن لحكم الراشد ثلاثة أبعاد: السياسي والتقني والاقتصادي الاجتماعي، حيث يمثل البعد الأول درجة تمثيل الحكومة لرغبة وطموحات المواطنين، أما البعد الثاني متعلق بكفاءة وفعالية وإنتاجية الإدارة العمومية، والبعد الأخير مرتبط ببنية المجتمع ومدى حيويته واستقلاليته عن الدولة، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة، والشكل التالي يوضح أبعاد الحكم الراشد:



شكل رقم (02) يوضح أبعاد الحكم الرشيد

6- المكونات الأساسية للحكم الرشيد:

أ_الدولة: والمطلوب من الدولة في هذا الإطار، كطرف من أطراف الحكم الرشيد، أن توفر الإطار التشريعي الملائم الذي يسمح بالمشاركة في القوانين التي تشكل المنظمات غير الحكومية، وإعطاء صلاحيات إدارية ومالية مناسبة لهيئات الحكم المحلي لتقوم بوظائفها، وإلى خلق الأطر الحوارية بين جميع هذه الأطراف، والمؤسسات الرسمية، مثل: المجلس النيابي، أو المجلس الاقتصادي، أو الاجتماعي حول السياسات العامة، وفي ظل الشروع في هذه الخطوات لابد من احترام الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان، وسن التشريعات التي تضمن حرية

الإعلام، وتطبيق مبدأ حكم القانون، واصدار تشريعات وقوانين تهدف إلى تشجيع المشاركة السياسية.

ب-القطاع الخاص: تشكل الدولة أكبر قوة لتحقيق التنمية إلا أنها ليست الوحيدة بل هناك تحول واضح في معظم دول العالم، نحو الاعتماد على القطاع الخاص، واقتصاديات السوق وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي من قبل العديد من دول العالم الثالث، حيث يمثل القطاع الخاص المورد الرئيسي للفرص التي تفتح المجالات الاقتصادية لتشغيل الأيدي العاملة على كافة مستوياتها، إضافة إلى تأهيلها لتحقيق النتائج الإيجابية التي تساهم في التنمية الاقتصادية للمجتمع ورفع مستوى المعيشة للمواطنين وتحسين مستوى الخدمات لهم، كما يعتبر القطاع الخاص شريك في الإدارة ويوفر مناصب الشغل.

ويتضمن مفهوم الحكم الراشد دور يجب أن يلعبه هذا الأخير، حيث تتراوح مهامه بين تعزيز العمل الجاد والمنتج وتوفير الشفافية في المعلومات والإحصاءات وتعزيز المسؤولية الاجتماعية، وتمييز العلاقة مع الجماعات ومراكز البحوث والتطوير لربط مخرجات التعليم بسوق العمل وحاجته وتشجيع البحث العلمي، بالإضافة إلى الدور الاقتصادي في النمو وتوفير الوظائف وتوفير الاستثمارات والأموال وتأمين التنافسية.

ويشمل القطاع الخاص كل المشاريع الخاصة غير المملوكة من الدول في قطاعات الصناعة وغيرها، كما يشمل القطاع المؤثر في السوق، بحيث تهدف سياسة صندوق النقد الدولي إلى إعطاء الأولوية للقطاع الخاص، في إطار ما يعرف بمبدأ المشروطة وسياسة الإصلاحات التي ترمي إلى إصلاح أنظمة الحكم الإداري، لما يمثله القطاع الخاص من الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد وذلك عن طريق تصفية وغلق المؤسسات العاجزة أو فتح رأس مال لها إلى المشاركة الخاصة في أسهمها وتحسين مقاييس السير أو المراقبة العامة. (بن جدو، 2020، 489)

وتعتمد فلسفة الحكومة فيما يتعلق ببناء قدرات القطاع الخاص على مجموعة من الخطوات من أبرزها:

● بناء مؤسسات السوق وافساح المجال للقطاع الخاص وذلك من خلال تقليص الأنظمة المعرّقة لتأسيس الأعمال، والتشجيع على الانسياب الحر وغير المقيد للمعلومات الاقتصادية.

● تطوير إسهامات القطاع الخاص وذلك من خلال توفير المعلومات الاقتصادية الدقيقة، لاسيما صنع السياسات الاقتصادية الرشيدة.

في القطاع الخاص يستطيع أن يؤمن الشفافية في الكثير من القطاعات لقدرة على نشر المعلومات وإصدار الإحصاءات الدولية، مع تسهيل الحصول على هذه المعلومات.

يمكن القول إن تطوير دور القطاع الخاص ينعكس إيجاباً على بناء قدرات المؤسسات السياسية، وتعزيز المؤسسات السياسية للاقتصاد ومؤسسات السوق يدفع بهذه الأخيرة نحو تعزيز المؤسسات المعنية بالانتخابات والتمثيل.

إذ أن وجود عدد كبير من الشركات المنافسة يولد شبكات مستقلة من النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وبذلك تنتعش البيئة التنافسية في المجتمع مما يكسب الأفراد والجماعات قدرة تنظيمية تؤثر في المجال السياسي والديمقراطي، وتوطيد المبادئ التي تقوم عليها الحكومة. (بوحفصي وضع، 2022، 630)

ج- المجتمع المدني:

تعمل مؤسسات المجتمع المدني على إشراك الأفراد والناس في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، وتعمل على تنظيمهم في جماعات ذات قوة للتأثير في السياسات العامة، والحصول على حق الدخول للموارد العامة، وبشكل خاص للفئات الفقيرة.

لذا نجد أن مؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها المؤسسات غير حكومية، تساعد على تحقيق إدارة أكثر ترشيداً للحكم من خلال علاقتها بين الفرد والحكومة، وتعبئتها لأفضل الجهود الفردية والجماعية، ويمكن استخدامها وفق الآليات التالية:

- التأثير على السياسة العامة، من خلال تعبئة جهود قطاعات من المواطنين وحملها على المشاركة في الشأن العام.
 - تعميق المساءلة والشفافية عبر نشر المعلومات والسماح بتداولها على نطاق واسع.
 - مساعدة الحكومة عن طريق العمل المباشر أو التمويل أو الخبرة على أداء أفضل للخدمة العامة وتحقيق رضا المواطنين.
 - العمل على تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون، وحماية المواطنين من تعسف السلطة.
 - تربية المواطنين على ثقافة الديمقراطية من خلال اكتساب أعضائها قيم الحوار وقبول الآخر، والاختلاف ومساءلة القيادات والمشاركة في الانتخابات. (بن جدو، 2020، 490)
- نستنتج أن مكونات الحكم الراشد متكاملة فيما بينها وذلك بإتباع عناصر الحكم الراشد ومنه تحقيق رفاهية والعدل للمواطنين، فعندما توفر الدولة الحريات العامة وسن تشريعات تحمي الجميع وتطبق حكم القانون، وتشجع المشاركة والعمل التطوعي، كما تساعد على تحقيق إدارة أكثر ترشيداً للحكم من خلال علاقتها بين الفرد والحكومة، إضافة إلى مساهمة القطاع الخاص من مؤسسات الاقتصادية وما تملكه من موارد مالية وإدارية في مساندة خطط الدولة في التنمية، والشكل التالي يوضح مكونات الحكم الراشد:



شكل رقم (03) يوضح مكونات الحكم الرشيد

المحاضرة الثانية: مبادئ وقواعد حكم الرشيد

مبادئ وقواعد حكم الرشيد:

في الدورة العادية 19 للجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب لسنة 1996 والتي أقرتها بعد ذلك الدورة 64 لمجلس الوزراء الأفارقة المنعقدة في ياوندي بالكاميرون في سنة 1996 تؤكد ضرورة التزام الشعوب الإفريقية بمبادئ الحكم الرشيد وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وإشاعة الديمقراطية وتحقيق المشاركة الشعبية في إطار عمليات الحكم الرشيد.

1_الفصل بين السلطات: هو أحد المبادئ الدستورية الأساسية التي يقوم عليها الحكم الراشد، وقد ارتبط هذا المبدأ باسم الفيلسوف السياسي الفرنسي "مونتيسكيو" (Montesquieu) فيلسوف فرنسي صاحب نظرية فصل السلطات الذي تعتمده غالبية الأنظمة حالياً، الذي كان له الفضل في إبرازه كمبدأ أساسي لتنظيم العلاقة بين السلطات العامة في الدولة وللتخلص من الحكومات المطلقة التي تحتكر جميع السلطات.

وهذا المبدأ يعني توزيع وظائف الحكم الرئيسية على هيئات ثلاث هي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية، حيث تستقل كل منها في مباشرة وظيفتها.

فالسلطة التشريعية تشرع القوانين والسلطة التنفيذية تتولى الحكم والإدارة وتسيير أمور الدولة ضمن حدود تلك القوانين، أما السلطة القضائية فتهدف إلى تحقيق العدل تبعاً للقانون، لكن هذا الفصل لا يعني الفصل التام بين السلطات وإنما لا بد من وجود توازن وتعاون بين هذه السلطات واحترام كل سلطة للاختصاصات الوظيفية المنوطة بالسلطة الأخرى ومن الضروري وجود رقابة متبادلة بين السلطات الثلاث بما يحقق حماية لحقوق وحرية الأفراد.

كما أن اختلاف الدول في تطبيق هذا المبدأ أدى إلى ظهور أنظمة سياسية ثلاثة هي: النظام المجلسي والنظام البرلماني والنظام الرئاسي، فإذا كنا أمام فصل مطلق بين السلطات نكون بصدد النظام الرئاسي

وإذا كنا أمام فصل مع تعاون نكون أمام النظام البرلماني، وفي حالة هيمنة السلطة التشريعية مع انبثاق السلطة التنفيذية عنها نكون أمام النظام المجلسي.

2- استقلالية القضاء وبناء دولة الحق والقانون:

يهدف مبدأ استقلالية السلطة القضائية في أي نظام دستوري إلى تحقيق العدالة في أقصى صورها وينص الدستور الجزائري على استقلالية القضاء ويؤسس محكمة عليا تنظم أعمال المحاكم، ومجلس أعلى للدولة يتولى تقييم أعمال الجهات القضائية والإدارية، والسلطة القضائية في الجزائر غير مستقلة بل تخضع لحد كبير إلى السلطة التنفيذية.

ويجمع الفقه أن الحكم الراشد في الدولة الحديثة أساسه القضاء العادل نتيجة حتمية للحكم العادل، فمقياس قياس درجة الحكم الراشد هو استقلال القضاء من عدمه، فإذا كان القضاء مستقلاً كان هناك حكم راشد، وإذا غابت استقلالية السلطة القضائية وسيطرت عليها الحكومة لم تكن هناك حكومة راشدة.

إن أول وسيلة أو ضمانة دستورية لضمان استقلالية السلطة القضائية هي الاعتراف باستقلالية القضاء كمبدأ لأن الأمر يتعلق باستقرار سياسي واجتماعي، لذلك لا بد من النص عليه في صلب الدستور ومختلف القوانين، ومن بين الضمانات الممنوحة للسلطة القضائية

لجعلها مستقلة في تأدية وظائفها، ومنحها الولاية التامة والكاملة في نظر جميع الدعاوى ذات الطبيعة القضائية. (بوحفصي وضع، 2022، 635)

3_ المجتمع المدني: للمجتمع المدني دور فاعل ورئيسي في بناء دولة عصرية، وهذا راجع إلى المشاركة في صنع السياسات وتنفيذها، وتدعيم آلية الشفافية والمساءلة في الكشف عن فضائح الفساد ومكافحته، وتعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية التشاركية، والمساهمة في التنمية الشاملة. (مولاي لخضر وبوزيد، 2017، 283).

وتعمل مؤسسات المجتمع المدني على رعاية مصالح المجتمع الواحد من تسلط الدولة، وتقوم بممارسة التطوير والإصلاح المستمر للدولة، كما تساعد في صناعة وتنفيذ السياسات العامة.

والتركيز على مؤسسات المجتمع المدني كركن محوري في منظومة الحوكمة، وبفضل العولمة أصبحت عبارة عن نشاط موزع بين العديد من الكيانات والهيئات، بحيث لا تمثل فيه الدولة إلا جزء فقط أو مستوى من مستويات النسق ككل، فالمجتمع المدني يقع في قلب هذا النسق وينازع الدولة ليس فقط في احتكار السياسة بل ينافسها في البعض من مهامها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية، والتي تخلت عنها في العصر الحديث، والمجتمع المدني يعني فسخ المجال

أمام العمل الجمعي لدرجة تستطيع فيها مؤسسات المجتمع المدني الاعتماد كلية في نشاطها على المشاريع التنموية، فالمجتمع المدني له دور ريادي في مواجهة التخلف وترشيد الحكم وانجاز العديد من المشاريع التنموية. (بوحفصي وضع، 2022، 631)

4_ استقلالية وسائل الإعلام: مهمة الإعلام في المجتمع هي التواصل الحي مع الجمهور، واستقلالية وسائله تؤدي به إلى لعب دور الرقيب الناقد لكل من القوى السياسية والاقتصادية والسلطات التنفيذية في ممارسة أدوارها، كما تلعب دوراً حاسماً في توفير الفضاء الاجتماعي الذي يمارس من خلاله حق التعبير بشكل فعال، كما أن الاستقلالية تعني أيضاً الالتزام بالمهنية التي تلزمهم بالنزاهة والصدق والانتماء للخبر الصادق والكلمة الحرة النزيهة المحايدة بأمانة.

أما على صعيد تكوين إعلام حر فهذا يتطلب التحسين من وضعية الصحافة والإعلام المكتوب وفتح المجال للقطاع الخاص للإستثمار في المجال السمعي البصري ورفع احتكار الدولة عليه نستخلص بأن الجزائر بينت نيتها في تخطي الأزمة وإقامة هذه المتطلبات.

لكن هذا لا يعني أنه كاف لذا يجب تفعيلها بشكل كبير يضمن التأثير الايجابي على النمو والتنمية فلأزال المشوار طويلا لتحقيق الديمقراطية في الجزائر، وظهر الاهتمام المتزايد للسلطة الجزائرية بموضوع الديمقراطية من خلال محاولة الاعتماد على مستوى التنظيمات

القانونية والدستورية ومحاولة التمسك بالمعايير المشتركة المكونة لمنظومة القيم الديمقراطية كاحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ومكافحة ظاهرة الفساد، ووضع الأسس لبناء دولة ديمقراطية وتعزز العدالة الاجتماعية كمعايير لتفعيل أبعاد الحكم الراشد في دعم مسار التنمية الشاملة. (مولاي لخضر وبوزيد، 2017، 283).

5_ تقوية آليات الشفافية والمراقبة والمحاسبة:

تعني الشفافية ضرورة لوضوح العلاقة مع الجمهور، فيما يخص كل إجراءات تقديم الخدمات، والافصاح عن السياسة العامة المتبعة، خاصة المالية منها.

لذلك فالشفافية وسيلة من الوسائل المساعدة في عملية المساءلة والمحاسبة، كما أن المساءلة لا يمكن أن تتم بالصورة المرجوة والفاعلة دون ممارسة بالشفافية وغرس قيمها، وتظل الشفافية والمساءلة حق من حقوق المواطن تجاه السلطة كأحد الضمانات الأساسية لتعزيز الحكم الراشد وترسيخ قيمه بالمجتمع ويجب على مؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، العامة والخاصة، ومنظمات المجتمع المدني والأجهزة العليا المراجعة والرقابة والمحاسبة من العمل وبشكل مخطط ومدروس ومتجانس ومتكامل ومتضامن من أجل محاربة ومكافحة الفساد وغرس قيم الشفافية والمساءلة والنزاهة بالمجتمع.

6_المشاركة المجتمعية في الرقابة الأهلية وحقوق الإنسان

والمواطنة:

ويقصد بها مشاركة المواطنين كلهم ومن دون تمييز ودون تفرقة في اتخاذ القرارات سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

بمعنى أن يكون لكل فرد دور ورأي في صنع القرارات التي تؤثر في حياته، سواء بصورة مباشرة، أو عبر مؤسسات أو منظمات وسيطة يجيزها القانون، بمعنى يعتبر مفهوم المشاركة شديد الارتباط بالمجتمع الديمقراطي، كما تؤدي المشاركة المجتمعية في صنع القرارات إلى تضاؤل الفساد وبخاصة عندما يطالب المجتمع بوجه عام باعتماد النزاهة والشفافية وتطبيق مبادئ المساءلة والمحاسبة، كما أن التربية على المواطنة وحقوق الإنسان تؤدي إلى إرساء العدالة وتحقيق السلام داخل المجتمع.

تحت اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته في ديباجتها على ضرورة مشاركة جميع فئات المجتمع المدني وخاصة النساء والشباب ووسائل الإعلام والقطاع الخاص من أجل محاربة الفساد.

كما أكدت الاتفاقية في المادة الثالثة منها على ضرورة الالتزام بمبادئ من بينها ضرورة الالتزام باحترام مبادئ الديمقراطية ومؤسساتها والمشاركة الشعبية.

وتعمل الدول الافريقية على تحسين مستوى الحكم الراشد في مختلف ميادين الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك منذ اعتمادها لإعلان مؤتمر الاتحاد الإفريقي المنعقد في دوبران (جنوب إفريقيا) في يوليو 2002 حول الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (NEPAD) التي دعت إلى إنشاء آلية منسقة لمكافحة الفساد بصورة فعالة والاحتكام لقواعد ومبادئ الحكم الراشد. (زايدى، 2022، 622)

ثانياً: مكافحة ظاهرة الفساد

المحاضرة الثالثة: مدخل عام للفساد الإداري والمالي.

المحاضرة الرابعة: أسباب وآثار وكيفية محاربة

الفساد الإداري والمالي.

المحاضرة الثالثة: مدخل عام حول الفساد

1_تعريف الفساد :

_لغة: يعرف ابن منظور في لسان العرب الفساد نقيض الصلاح، فسد يفسد فسادا، والمفسدة خلاف المصلحة، وقال ابن سيدة في "المحكم" والراغب الأصفهاني في " المفردات" الفساد هو خروج الشيء عن اعتدال، قليل كان الخروج أو كثيرا.

_اصطلاحا: عرفته منظمة الشفافية الدولية بأنه إساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة. (بنونة رضا، في محروق، 2022، 12)

_الخروج عن القواعد الأخلاقية الصحيحة وغياب أو تغييب الضوابط التي يجب أن تحكم السلوك ومخالفة الشروط الموضوعة للعمل وبالتالي ممارسة كل ما يتعارض مع هذه وتلك. (بنونة، في محروق، 2022، 16)

-تعريف المشرع الجزائري: عرف المشرع الجزائري الفساد من خلال تحديد الجرائم أي تعدادها في ظل القانون 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته والمتمم بالأمر 10/05 والذي جاء إفراغا للاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المصادق عليها، وتفعيل آليات مكافحة في إطار التعاون الدولي، وذلك ما جاءت به المادة الثانية الفقرة الأولى

التي تحيلك على الباب الرابع من هذا القانون وهي تعد في نفس الوقت
صوراً للفساد وهي على التوالي:

- رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية.
- الامتيازات غير المبررة والرشوة في الصفقات العمومية، وأخذ الفوائد غير المبررة.
- اختلاس الممتلكات من طرف موظف عمومي أو استعمالها على نحو غير شرعي.
- الإعفاء والتخفيضات غير المبررة في مجال الضريبة والرسم.
- استغلال النفوذ وإساءة استعمال الوظيفة.
- عدم التصريح أو التصريح الكاذب للممتلكات غير المشروعة.
- تلقي الهدايا والرشوة في القطاع الخاص واختلاس الممتلكات الخاصة.
- التمويل الخفي للأحزاب الوطنية.
- تبييض العائدات الإجرامية والإخفاء وعرقلة السير الحسن للعدالة.

(بن جدو، 2020، 491)

2_أنواع الفساد:

هناك عدة أنواع من الفساد وسنذكر منها فيما يلي:

2_1_2_حسب المجال:

2_1_2_1-الفساد السياسي: ويتمثل بالانحراف عن النهج المحدد لأدبيات التكتل أو الحزب أو المنظمة السياسية نتيجة الشعور بالوصاية أو بيع المبادئ الموضوعية في أدبيات المنظمة للتكتل الدولية أو الإقليمية أو الوطنية لسبب أو أكثر، فالخيانة والتواطئ والتغافل والإذعان والجهل والضغط وغيرها هي كلها من مظاهر الفساد السياسي.

2_1_2_2-الفساد الإداري: ويتعلق بمظاهر الفساد والانحراف الإداري والوظيفي والتي تصدر من الموظف العام أثناء تأدية العمل بمخالفة التشريع القانوني وضوابط القيم الفردية، أي استغلال موظفي الدولة لواقعهم وصلاحياتهم للحصول على مكاسب ومنافع بطرق غير مشروعة.

2_1_2_3-الفساد المالي: ومظاهره الانحرافات المالية ومخالفة الأحكام والقواعد المعتمدة حالياً في تنظيمات الدولة (إدارياً) ومؤسساتها مع مخالفة ضوابط وتعليمات الرقابة المالية.

2_1_4_ الفساد الأخلاقي: ويتمثل في الانحرافات الأخلاقية وسلوك الفرد وتصرفاته غير المنضبطة بدين أو تقاليد أو عرف اجتماعي مقبول. (بن جدو، 2020، 491)

2_1_5_ الفساد المادي والأدبي: التي ينجم عن مختلف أشكال: الرشوة، الإختلاس، التزوير، تبديد المال العام والغش التجاري، تهريب البضائع والأموال والإستهانة بالملكية العامة وغياب الحس الوطني.

2_1_6_ الفساد الوظيفي: الذي يظهر في مخالفة القوانين، المحسوبية، الإهمال، عدم إحترام مواعيد العمل الرسمية والسعي وراء المصالح الشخصية على حساب المصالح العامة.

2_2_ حسب حجم الفساد: يمكن للفساد أن يكون:

2_2_1_ فساد صغير: يمس صغار الموظفين العموميين الذين يطلبون رشوة مهما كان حجم المعاملة.

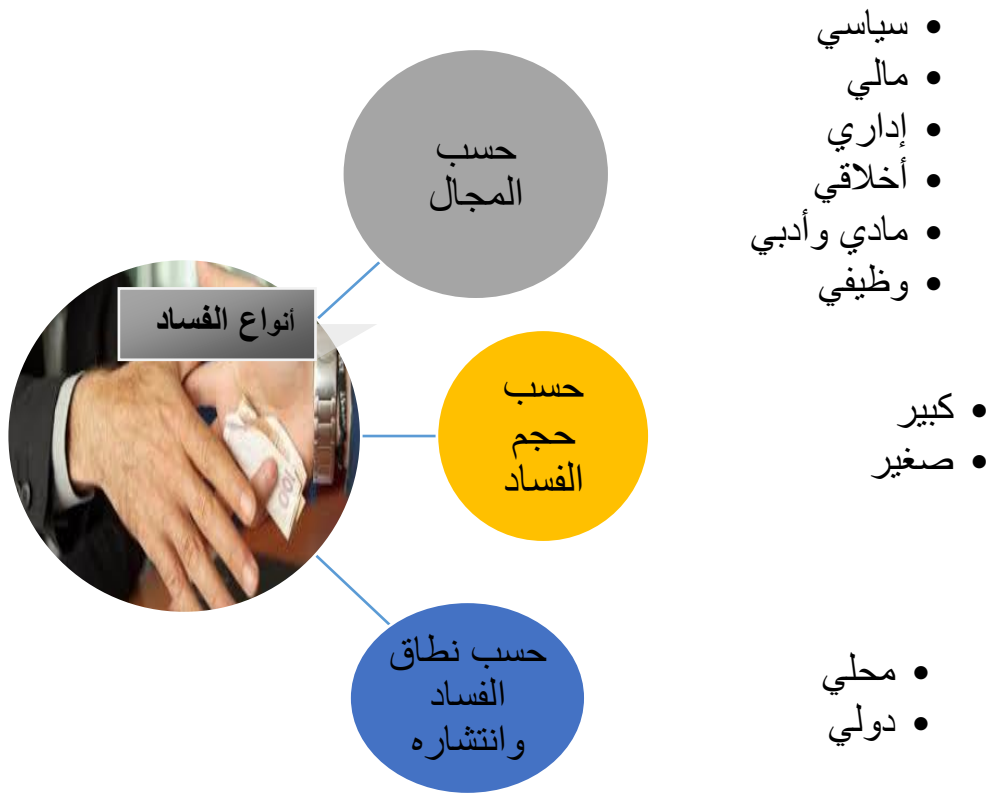
2_2_2_ فساد كبير: يمس كبار المسؤولين (رؤساء الدول والحكومات، الوزراء) ويهدف للحصول على مكاسب كبيرة.

2_3_ حسب نطاق الفساد وانتشاره:

2_3_1_ فساد محلي: يكون داخل البلد الواحد ولا يرتبط بشركات أجنبية تابعة لدول أخرى.

2_3_2_ فساد دولي: يصل إلى نطاق عالمي حيث ترتبط فيه شركات محلية بأخرى دولية بالدولة بحيث تحصل كل الأطراف على منافع ذاتية.

ومنه نستنتج أن للفساد عدة أنواع مصنفة حسب المجال سوى فساد سياسي أو إداري أو مالي أو أخلاقي أو وظيفي أو مادي ومصنف حسب الحجم سوى كان صغير أو كبير، والتصنيف الأخير حسب نطاق الفساد محلي أو دولي، والشكل التالي يوضح ذلك:



شكل رقم (04) يوضح أنواع الفساد

3_مظاهر الفساد:

يمكن للفساد أن يتخذ عدة مظاهر ما يجعله ظاهرة يصعب الكشف عنها أو الإحاطة بها:

_الواسطة: هي التدخل لصالح فرد ما أو جماعة ما وإن الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة.

أي التدخل لصالح فرد أو جماعة ما دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة، كتعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي رغم كونه كفؤ أو مستحق.

_الإبتزاز: أي الحصول على أموال أو خدمة من شخص يشغل وظيفة ما بعد تهديده بالكشف عن أخطائه أو فساده المالي أو الإداري أو الأخلاقي.

_عدم احترام العمل والتراخي: كعدم الالتزام بمواعيد الدوام الرسمي، استقبال الزوار، الكسل وعدم الرغبة في انجاز العمل. (بوادو وبحوص، 2021، 24)

_السلبية: من صور ذلك اللامبالاة وعدم إبداء الرأي والامتناع عن المشاركة في اتخاذ القرارات.

_إستغلال المنصب العام: حيث يستغل أصحاب المناصب العليا هذه الأخيرة لتحقيق مكاسب مادية من خلال تقديم تسهيلات للشركات

الإقتصادية أو عن طريق إختلاس الأموال. (بوادو وبحوص، 2021،
(24

_ **الرشوة:** وهي اتجار الموظف العام بأعمال الوظيفة أو الخدمة، وقد اعتبر مشروع القانون العربي النموذجي لمكافحة الفساد مرتشياً في مجال الوظيفة العامة كل موظف عمومي قبل أو أخذ لنفسه أو غيره وعدا أو عطية بغير حق مقابل أداع عمل أو للامتتاع عن عمل نتيجة رجاء أو توصية أو وساطة.

أي الحصول على أموال أو أية منافع أخرى من أجل تنفيذ عمل أو الإمتتاع عن تنفيذه.

_ **المحسوبية:** هي أسوء وأخطر أنواع الفساد لأنها غير مرئية وملموسة ولا يسهل إثباتها بأدلة، فالمحسوبية يتم بموجبها استغلال السلطة العاملة لمنح امتيازات معينة مخالفة للقانون للأقارب وذلك باستفادتهم ماديا بشكل مباشر أو تعيينهم في وظائف حكومية خلافا للأسس والمعايير المحددة.

أي تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي إليها الشخص مثل: عائلة أو منطقة، أو حزب دون أن يكونوا مستحقين لها.

_ **المحاباة:** أي تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير حق للحصول على مصالح معينة.

_ التهرب الضريبي والجمركي: ويقصد به السلوك الذي من خلاله يحاول المكلف القانوني عدم دفع الضريبة المستحقة عليه جزئياً أو كلياً دون أن ينقل عبئاً لشخص آخر. (طالب ومنصوري، 2022، 16)

من خلال التلاعب على القوانين أو دفع رشى من أجل التمتع بتخفيض ضريبي. (ملاوي خديجة في محروق، 2022، 73)

_ التسبب الوظيفي: الذي يظهر من خلال مخالفة الموظفين للقوانين واللوائح المسيرة لمؤسساتهم، وعدم إستغلالهم لوقت العمل الرسمي لأداء الواجبات والأعمال الرسمية وانصرافهم للقيام بأعمال غير رسمية خلال وقت الدوام الرسمي.

_ هدر الموارد الإقتصادية: من خلال الإختلاسات وتزوير الأموال أو سرقتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة والإستهانة بالملكية العامة. (بوادو وبحوص، 2021، 24)

_ إنهيار البناء الإجتماعي والسياسي: الذي يتجلى من خلال غياب العدالة في توزيع الدخل القومي وسوء توزيع موارد الدولة بين الأفراد وبين مختلف (الولايات الدوائر والبلديات).

_ نهب المال العام: وهو الحصول على أموال الدولة والتصرف بها بغير وجه حق ويعمل الاختلاس على زيادة اتساع رقعة الاقتصاد الريعي ويترد النقود خارج دائرة الإنتاج. (ملاوي خديجة في محروق، 2022، 74)

ويعد من أبرز العوامل التي تقود إلى تبديد الثروة القومية ويتمثل في منح التراخيص والاعفاءات الجمركية والضريبية لأشخاص أو شركات غير مؤهلة بدون وجه حق وبشكل نزيه وغير عادل هدفه إرضاء من هم في سلطة أو تحقيق مصالح متبادلة.

ومنه يأتي الفساد في عدة مظاهر كالمحسوبية والرشوة والمحاباة والواسطة والابتزاز والعديد من المظاهر التي تشكل خطر على حياة الفرد ورفاهيته وعلى اقتصاد الدولة وتطورها، وعلى تنمية المستدامة.

المحاضرة الرابعة: أسباب وآثار وكيفية محاربة الفساد الإداري
والمالي:

1_ أسباب الفساد :

أ_ أسباب اقتصادية واجتماعية: متمثلة في سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام وعجز الدولة عن إشباع الحاجات الأساسية لمواطنيها.

- نقص الوعي والمعرفة بالحقوق الفردية وبقاء القيم التقليدية المشجعة لروابط النسب والقرابة.

- تدني أجور بعض الموظفين في الدولة، وتحديد الرواتب والأجور بطريقة غير علمية.

- تدخل شركات أجنبية كبرى بالأموال من أجل الحصول على أسواق داخل الدول المعنية بالفساد.

_عدم وجود نظم الحوافز والمكافآت والمزايا الوظيفية التي تساعد العاملين على بذل المزيد من الجهود والتمسك بأخلاقيات الوظيفة ومتطلبات العمل. (محمود حميد، 2018، 394).

ب. أسباب إدارية: مرتبطة بطبيعة البناء الحكومي التي تساعد على إنتشار الفساد الإداري كما هو حاصل مع الأنظمة البيروقراطية،

وتضخم الجهاز الإداري ونقص المهارات السلوكية والإنسانية لدى
القادة. (بوطاجين، د_س، 3)

ج. أسباب سياسية:

_ غياب المسائلة عن كبار المسؤولين في الدولة وبالتالي حرمتهم
المطلقة في التصرف في أمور مؤسساتهم.

_ تمتع كبار الموظفين ورجال السياسة بحصانة تحميهم من الملاحقة
والخضوع والمسائلة.

_ عدم الفصل بين السلطات الثالث (التنفيذية، التشريعية والقضائية)
وسيادة السلطة التنفيذية على بقية السلطات.

_ نتيجة لغياب الديمقراطية ومنع المواطنين من المشاركة في إبداء
الآراء ومن ثم المساهمة في رسم السياسات العامة.

_ ضعف منظمات المجتمع المدني وتهميش دورها.

_ عجز الأجهزة التنفيذية في الدولة عن ممارسة مهامها.

_ ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها.

_ ضعف الدولة بسبب حروب داخلية أو خارجية.

_ ضعف الإرادة السياسية لمكافحة الفساد.

_ غياب حرية الإعلام وبالتالي دورها الرقابي على المؤسسات العامة. (بوظاجين، د_س، 4).

_ ممارسة مهام الوظيفة العامة بأسلوب بيروقراطي وفقا لمعايير وضوابط معينة.

-مخالفة القواعد الناظمة للوظيفة العامة.

-تحقيق منفعة شخصية من المخالفة العامة.

_ تغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة.

_ وجود طرفين في معادلة الفساد، وهما الموظف الحكومي من جهة، وطالب الخدمة من جهة أخرى. (محمود حميد، 2018، 396)

لظهور الفساد في أي دولة هو نتاج عدة أسباب تختلف من دولة إلى أخرى، ولكن الأسباب المتفق عليها جل الدول تكمن الأسباب الاقتصادية والاجتماعية خاصة في دول الفقيرة ودول العالم الثالث التي تتقصها خبرة في المجال الاقتصادي وإدارة الأموال ، كذلك الأسباب الإدارية وهي ناتجة عن نقص مهارة التعامل وجلب العملاء خاصة القادة، والأسباب السياسية منها غياب مساءلة الكبار وعدم الفصل بين السلطات الثلاثة وضعف الإرادة لمحاربة الفساد، وكثير من الأمور التي ينتج عنها مجموعة من الآثار نذكر منها:

2- آثار الفساد:

إن للفساد بصورة عامة مجموعة من الآثار السلبية لعل من أهمها:

- حالات الفقر وتراجع العدالة الاجتماعية وانعدام ظاهرة التكافؤ الاجتماعي والاقتصادي وتدني المستوى المعيشي لطبقات كثيرة في المجتمع نتيجة تركيز الثروات والسلطات في أيدي فئة الأقلية التي تملك المال والسلطة على حساب فئة الأكثرية وهم عامة الشعب.

_ ضياع أموال الدولة التي يمكن استغلالها في إقامة المشاريع التي تخدم المواطنين بسبب سرقتها أو تبذيرها على مصالح شخصية، وما لذلك من آثار سلبية جداً على الفئات المهمشة.

- فقدان الثقة في النظام الاجتماعي السياسي، وبالتالي فقدان الشعور بالمواطنة والانتماء القائم على علاقة تعاقدية بين الفرد والدولة، إلى جانب هجرة العقول والكفاءات والتي تفقد الأمل في الحصول على موقع يتلاءم مع قدراتها، مما يدفعها للبحث عن فرص عمل ونجاح في الخارج، وهذا له تأثير على اقتصاد وتنمية المجتمع عموماً. (خطوط، 2021، 53)

أ- آثار الفساد الإداري والمالي:

بالنسبة لآثار الفساد الإداري والمالي فقد تعددت آراء كتاب علم الإدارة ومنظريها حول آثار ذلك، لكن كلهم يجمعون أن للفساد الإداري والمالي آثار سلبية ونتائج مكلفة على مختلف نواحي الحياة السياسية

والاقتصادية والاجتماعية، ويمكن إجمال أهم هذه الآثار على النحو التالي:

ب_ آثار الفساد على النواحي الاجتماعية: لا يقتصر الأثر الهدام للفساد على الأبعاد السياسية والاقتصادية، بل يمتد إلى كل تفاصيل الحياة الاجتماعية في البلاد، وقد تكون الأبعاد الاجتماعية أكثر كارثية من غيرها لأنها ستترك آثارها العميقة في المجتمع ولا تزول سريعاً، رغم كل الإجراءات التي تتخذ لمكافحة الفساد، ومن تداعيات الأبعاد الاجتماعية للفساد ما يلي:

التفاوت الاجتماعي الكبير في المجتمع: إن تفشي الفساد في المجتمع يخلق طبقة من الأثرياء الذين يتمكنون من الحصول على الصفقات المرشحة من أجهزة الدولة بوسائل غير مشروعة، ويجنون من وراءها أموالاً طائلة.

يؤدي الفساد إلى خلخلة القيم الأخلاقية وإلى الإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع، وبروز التعصب والتطرف في الآراء وانتشار الجريمة كرد فعل لانهايار القيم وعدم تكافؤ الفرص. (فزاني، 2022، 58)

كما يؤدي الفساد إلى عدم المهنية وفقدان قيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي والرقابي وتراجع الاهتمام بالحق العام، والشعور بالظلم لدى الغالبية مما يؤدي إلى الاحتقان

الاجتماعي وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع وانتشار الفقر وزيادة حجم المجموعات المهمشة والمتضررة وبشكل خاص النساء والأطفال والشباب. (خطوط، 2021، 54)

ج- تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية: يقود الفساد إلى العديد من النتائج السلبية على التنمية الاقتصادية منها:

- الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية، وهروب رؤوس الأموال المحلية.

- هدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة، والكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة كنتيجة لهدر الإيرادات العامة

- الفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية، كنتيجة لسوء سمعة النظام السياسي.

- هجرة الكفاءات الاقتصادية نظرا لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحاباة في اشغال المناصب.

_تبذير الموارد وسوء استغلالها: يحدث الفساد خلا كبيرا في تخصيص الموارد المالية وتوظيفها في غير وجهتها الصحيحة، أو أنها تتسرب إلى حسابات خاصة في ظل ضعف هيئات الرقابة والمساءلة والمحاسبة ومن ثم حرمان البلد من إقامة المشاريع حسب أهميتها وأولويتها.

- يزيد الفساد من الأعباء المالية على ميزانية الدولة: غالبا تخصص مبالغ مالية كبيرة للقطاع العام، وهنا تكون الفرصة أكبر لكبار الموظفين والسياسيين للحصول على الرشاوى، أو إحالة تلك المشاريع إلى أنفسهم أو معارفهم وأقاربهم. (فزاني، 2022، 65)

د_ تأثير الفساد على النظام السياسي: يترك الفساد آثارا سلبية على النظام السياسي برمته سواء من حيث شرعيته أو استقراره أو سمعته، حيث:

- يؤثر على مدى تمتع النظام بالديمقراطية وقدرته على احترام حقوق المواطنين الأساسية وفي مقدمتها الحق في المساواة وتكافؤ الفرص، كما يحد من شفافية النظام وانفتاحه.

- يؤدي إلى حالة يتم فيها اتخاذ القرارات حتى المصيرية منها طبقا لمصالح شخصية ودون مراعاة للمصالح العامة.

- يقود إلى الصراعات الكبيرة إذا ما تعارضت المصالح بين مجموعات مختلفة.

- يؤدي إلى خلق جو من النفاق السياسي كنتيجة لشراء الولاءات السياسية.

- يؤدي إلى ضعف المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني ويعزز دور المؤسسات التقليدية.

- يسيء إلى سمعة النظام السياسي وعلاقاته الخارجية خاصة مع الدول التي يمكن أن تقدم الدعم المادي له، وبشكل يجعل هذه الدول تضع شروطاً قد تمس بسيادة الدولة لمنح مساعداتها.

- يضعف المشاركة السياسية نتيجة لغياب الثقة بالمؤسسات العامة وأجهزة الرقابة والمساءلة.

يؤدي إلى تشويه صورة الحكومة داخليا وخارجيا في مجال تنفيذ التزاماتها وسياساتها العامة ومخططاتها التنموية.

يساهم في انهيار واضعاف هيبة دولة القانون والمؤسسات مما يفقد ثقة مواطنيها.

اقصاء المواطنين النزهاء والاكتفاء في تولي المناصب العليا في الدولة مما يزيد في درجة السخط على الدولة ورفض التعاون معها.

اعاققة الجهود الرقابية على ما يقوم به القطاع العام والقطاع الخاص من أعمال. (عبيدي، 2022، 380)

نظرا لكثرة الأسباب المساهمة في الفساد الإداري والمالي والآثار الناتجة عليه، حاولت جل الدول وضع تدابير للوقاية من الفساد ومحاربهه للوصول إلى الحكم الراشد كما يلي:

3_ كيفية محاربة الفساد الإداري والمالي:

أ_ التدابير الوقائية لمكافحة الفساد:

- تقوم كل دولة طرف، وفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، بوضع وتنفيذ أو ترسيخ سياسات فعالة منسقة لمكافحة الفساد، تعزز مشاركة المجتمع وتجسد مبادئ سيادة القانون وحسن إدارة الشؤون والممتلكات العمومية والنزاهة والشفافية والمساءلة.

- تسعى كل دولة طرف إلى إرساء وترويج ممارسات فعالة تستهدف منع الفساد.

تسعى كل دولة طرف إلى إجراء تقييم دوري للصوصك القانونية والتدابير الإدارية ذات الصلة، بغية تقرير مدى كفايتها لمنع الفساد ومكافحته.

- تتعاون الدول الأطراف فيما بينها ومع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، حسب الاقتضاء ووفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، على تعزيز وتطوير التدابير، ويجوز أن يشمل ذلك التعاون المشاركة في البرامج والمشاريع الدولية الرامية إلى منع الفساد.

ب_ تستهدف التدابير الوقائية من الفساد:

_ القطاع العام، من خلال فرض مدونات قواعد السلوك للموظفين العموميين وإدارة الأموال العمومية.

_ المشتريات العمومية .

_ إبلاغ الناس؛ من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية، عند الاقتضاء،
من أجل تيسير وصول الناس إلى السلطات المختصة التي تتخذ
القرارات؛ ونشر معلومات، يمكن أن تضم تقارير دورية عن مخاطر
الفساد في إدارتها العمومية.

_ القطاع الخاص؛ من خلال تعزيز التعاون بين أجهزة القانون
وكيانات القطاع الخاص ذات الصلة.

_ مشاركة المجتمع. (بوظاجين، د_س، 4)

_ تدابير لمنع غسل الأموال.

_ رشوة الموظفين العموميين الوطنيين.

_ رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية
العمومية.

_ اختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسريبها بشكل آخر من قبل
موظف عمومي.

_ المتاجرة بالنفوذ واستغلال النفوذ.

- قبول الرشوة أو طلبها بأي صورة من الصور المنصوص عليها في
نظام مكافحة الرشوة.

- قبول الهدايا أو الإكراميات بالذات أو بالوساطة لقصد الاغراء من أرباب المصالح.

- إفشاء الأسرار التي يطلع عليها بحكم وظيفته ولو بعد تركه الخدمة.

_ إساءة استغلال الوظائف.

_ الرشوة في القطاع الخاص.

_ اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص.

_ غسل العائدات الإجرامية.

ب_ محاربة الفساد من طرف الهيئات والمنظمات الدولية

_ منظمة الشفافية الدولية:

يعتبر "بيتر إيجن" Egan Peter أول من طرح فكرة إنشاء منظمة لمكافحة الفساد حين كان يشغل منصب مدير البنك الدولي ولكنه لقي عرقلة من الدول الغربية المستفيدة من الفساد المستفحل في بلدان العالم الثالث، ما دفعه إلى اتخاذ قرار الإستقالة في عام 1993 وإنشاء منظمة الشفافية العالمية. (بوطاجين، د_س، 2)

وتعتبر من أكثر المنظمات الدولية نشاطا وفعالية في متابعة ومكافحة حالات الفساد، وتقوم المنظمة بتطوير مؤشرات لقياس مدى تفشي الفساد في مختلف دول العالم وتطور هذه المؤشرات من خلال

استطلاعات الرأي لرجال الأعمال والنخب الاقتصادية والمحليين
الاقتصاديين.

Report Corruption _التقرير العالمي الشامل عن الفساد :Global GCR

يصدر هذا التقرير منذ 2001 ويركز في كل سنة على قطاع حساس
من القطاعات العمومية الحساسة في الدولة، وهكذا تناول في سنة:

_ في سنة 2001 وضع الفساد في العالم بصفة عامة.

_ في سنة 2003 الفساد في وسائل الحصول على المعلومات
والتعامل معها Information Access.

_ في سنة 2004 الفساد السياسي.

_ في سنة 2005 أوجه الفساد في قطاع البناء والمقاولاتية وأوجه
الإعمار وإعادة البناء.

_ في سنة 2006 الفساد في مجال الرعاية الصحية.

_ في سنة 2007 الفساد في النظام القضائي.

في سنة 2008 الفساد في قطاع المياه والموارد المائية والفقير والتنمية
بوجه عام.

_ في سنة 2009 الفساد في القطاع الخاص.

_ في سنة 2011 مسألة تغير المناخ.

_ في سنة 2013 الفساد في التربية.

_ في سنة 2016 الفساد في الرياضة. (بوطاجين، د_س، 3)

_ مؤشر مدركات الفساد CPI Corruption Perceptions

Index

تم إصدار هذا المؤشر من طرف ما يعرف بمنظمة الشفافية الدولية وهي منظمة دولية غير حكومية معنية بالفساد مقرها برلين، يرتب هذا المؤشر الدول بحسب درجة إدراك الفساد لدى كبار المسؤولين والسياسيين في الدولة، ويعتمد في إعدادة على معطيات متعلقة بالفساد قدمتها نتائج استقصاءات لمؤسسات مستقلة ذات مصداقية مشهود لها، كما يعتمد على آراء الخبراء من مختلف الدول.

يركز المؤشر على الفساد في القطاع العام، ويعرفه بسوء استغلال الوظيفة العامة من أجل مصالح خاصة، وتطرح الاستبيانات المستخدمة في إعداد المؤشر أسئلة ذات صلة بسوء استعمال السلطة لتحقيق مصالح شخصية على سبيل المثال قبول الموظفين الحكوميين الرشاوى أثناء قيامهم بتنفيذ أعمالهم المتعلقة بإنجاز طلبات الشراء أو اختلاس الأموال العامة، ومدى فعالية الجهود لمكافحة الفساد، وتميز المصادر بين الفساد الإداري والفساد المالي. (طالب ومنصوي، 2022، 19)

مؤشر دافعي الرشاوي: BPIBribepayers Index

يرتبط هذا المؤشر بالشركات الصناعية ومتعددة الجنسيات ومدى تورطها في دفع الرشاوي للكبار مسؤولي الدول التي تنشط بها، من أجل الحصول الفوز بصفقات والحصول على تسهيلات أو تصدير منتجاتها إلى هذه الدول، وقد أصدرت 5 تقارير سنوات 1999-2002-2006-2008-2011 حيث بينت هذه التقارير أن الشركات المنحدرة من الهند، الصين، روسيا تحتل أسوء المراتب.

يتم من خلال هذا المؤشر تصنيف البلدان واحتساب النقاط التي تحوزها على مقياس من (0_10)، ويظهر من خلال تصنيف عام 2011 أنه ليس هناك أي دولة من الدول التي شملها المؤشر شركاتها نظيفة تماما من الرشوة إلا أنها بنسب متفاوتة. (طالب ومنصوري، 2022، 21)

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الإداري:

تم اعتماد هذه الاتفاقية من قبل الجمعية العامة في 31 أكتوبر 2003 (القرار رقم 58-04 المؤرخ في 31 أكتوبر 2003) وفتحت باب التصديق عليها في المؤتمر رفيع المستوى المنعقد بميريديا بالمكسيك بين 09 و11 ديسمبر 2003 ودخلت حيز التنفيذ في 14 ديسمبر 2005، وتقرر تسمية يوم التاسع من ديسمبر يوما دوليا لمكافحة الفساد من أجل إنكاء الوعي بمشكلة الفساد وبدور الاتفاقية في مكافحته ومنعه.

يعد ميثاق الأمم المتحدة المتعلق بمكافحة الفساد أول آلية دولية تشتمل على العديد من البنود لمكافحة الفساد، التي يمكن تبنيها على المستويات الوطنية، إضافة إلى أنها ستساعد في زيادة التعاون الدولي والعمل العالمي المشترك في سبيل مكافحة الفساد وذلك بتعزيز الآليات التنفيذية، وللإشارة فقد رفضت الولايات المتحدة الأمريكية إدراج بنود إلزامية متعلقة بالشفافية في مجال التمويل السياسي، وذلك ضمن الجزء المتعلق بالقطاع العام، وبالرغم من ذلك كله يظل الميثاق إنجازا مقبولا في عملية مكافحة الفساد الدولي.

إن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لم تعرف الفساد، إلا أنها طلبت من الدول تجريم كافة الأفعال الدالة على الفساد في قوانينها الوطنية، كما قدمت تعريفا واضحا ومحددا لجرائم الفساد الواردة في الاتفاقية، وهذه التعاريف أصبحت جزء من القانون الدولي بعد دخول الاتفاقية حيز النفاذ، تحتوي الإتفاقية على 14 مادة. (فزاني، 2022، 72)

صندوق النقد الدولي: تبنى صندوق النقد الدولي منذ سنة 1997 شروطا أكثر تشددا وموضوعية في منح مساعداته وقروضه ووفق ضوابط مكافحة الفساد، كما أن البنك يساهم في مجالين رئيسيين في مكافحة الفساد هما:

- تدريب وتطوير الموارد البشرية العامة والعاملة في مجال الضرائب وإعداد الموازنات ونظم المحاسبة والرقابة والتدقيق.

- يساهم البنك في خلق بيئة اقتصادية مستقرة وشفافة وبيئة أعمال نظامية تطور في إطارها القوانين المتعلقة بالضرائب والأعمال والتجارة. (خطوط، 2021، 57)

- **المنظمة العالمية للتجارة:** أفرزت المنظمة عام 1996 إنشاء وحدة عمل خاصة لمراقبة الشفافية والتبادلات الحكومية للدول الأعضاء فيها.

- **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:** تتابع هذه المنظمة الجهود الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد في مجالات الرشوة في التبادلات والأعمال الدولية، وكذلك الفساد في المشتريات الممولة بمساعدات دولية.

ج_ محاربة الفساد محليا:

في الجزائر تم بموجب القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته إنشاء "هيئة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وهي: الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته.

حيث تناول الباب الثالث من هذا القانون إنشاء الهيئة (المادة 17) ونظامها القانوني (المادة 18) واستقلاليتها (المادة 19) ومهامها (المادة 20) بعد إنشاء الهيئة تم تعيين الرئيس وأعضاء مجلس اليقظة والتقييم

بموجب المرسوم الرئاسي المؤرخ في 07 نوفمبر 2010 .

حدّدت المادة 20 من القانون 01/06 الصادر في 21 محرّم
1427 الموافق لـ 20 فيفري 2006 مهام الهيئة الوطنية للوقاية من
الفساد ومكافحته وهي:

- 1_ اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد.
- 2_ تقديم توجيهات تخص الوقاية من الفساد.
- 3_ وضع برامج تسمح بتوعية وتحسيس المواطنين.
- 4_ جمع واستغلال كل معلومة يمكن أن تساعد على الكشف والوقاية
من وقائع الفساد.
- 5_ التقييم الدوري للآليات القانونية والإجراءات الإدارية. (خطوط،
2021، 58)
- 6_ تلقي التصريحات بالامتلاك الخاصة بالمنتخبين المحليين وكذا
التصريحات الخاصة ببعض الأعوان العموميين الذين يشغلون مناصب
حساسة في الدولة.
- 7_ الاستعانة بالنيابة العامة بهدف جمع الأدلة ومباشرة تحريات حول
وقائع الفساد.
- 8_ تأمين التنسيق ومتابعة النشاطات والأعمال في الميدان.
- 9_ السهر على تعزيز التنسيق بين القطاعات.

10_الحث على كل النشاطات الخاصة بالبحوث وتقييم الأعمال المنجزة.

(خطوط، 2021، 58).

4_علاقة الحكم الراشد بالفساد:

تكمن العلاقة بين الحكم الراشد والفساد فيما يلي:

من خلال التطرق لمختلف مؤشرات الحكم الراشد ومقارنتها مع أنواع وأسباب الفساد، نلمس أن هناك تناقضا كبيرا بين التوجهين الأول والثاني، فالفساد يسعى دائما لعكس أهداف الحكم الراشد، كما أن الحكم الراشد جاء من أجل القضاء على مظاهر الفساد.

فالفساد هو كل عملية ضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة، أي أن يستغل المسؤول منصبه من أجل تحقيق منفعة شخصية ذاتية لنفسه أو لمجمعه. وهنا يكمن التناقض الأول بين الفساد والحكم الراشد، لأن الفساد دال على ضعف المساءلة، بمعنى إلى أي درجة يجب على الحكومة أن تبرر ما فعلته، هذا على المستوى الكلي، أما على المستوى الفردي، فالمساءلة تتضمن قدرة الموظف العام ونوابه على أن يوضح إلى أي مدى يعمل لخدمة المصلحة العامة، وأن تكون هناك معايير لقياس ذلك.

كما أن الفساد هو نقيض لحقوق الإنسان فهو يصنع التمييز والتفاوت في الحصول على فرص العمل أو التنمية أو توزيع المداخل بين فئات

المجتمع من خلال تفضيل فئة على أخرى بوسائل غير مشروعة وهو بذلك مخالف لمبادئ حقوق الإنسان التي تنادي بالمساواة والعدالة. (بن جدو، 2020، 493)

كما يتقاطع الحكم الراشد مع عملية مكافحة الفساد في موضع آخر، لأنها تتطلب وجود مقاييس ومعايير في تقييم أداء المجتمع في مكافحة الفساد وأن تتميز هذه المعايير بدرجة عالية من سيادة القانون، حتى تتمتع بالمصداقية وتحوز على قبول المجتمع.

وبالتالي تنجح الدولة في إشراك المجتمع في تحمل مسؤولية سيادة القانون والنظام، عندها تقوم هي بمحاسبة من لا يحترمون هذه المعايير والإجراءات.

كما أن الشفافية تحتاج إلى المعلومات الدقيقة والمتوفرة في الوقت المناسب، أي حينما يحتاجها المواطن لمراجعة أفعال الحكومة. وبالطبع لن تكون هناك مساءلة ما لم توجد شفافية.

فإذا كان الهدف من بعد المسائلة هو كشف الفساد والحد منه، فالشفافية غايتها القصوى ووجودها يعني القضاء عليه، لأن الشفافية تعكس الممارسات المختلفة في المؤسسات مما يدل على أن كل شيء واضح للعيان، أما وجود الفساد فيعني اللاشفافية، وعليه فالشفافية هي أداة لمحاربة الفساد والحد منه.

كذلك فإن ضعف المشاركة يؤدي إلى الفساد فيجب أن تكون مرجعية صانع القرار أصوات المواطنين موجودة وبالطبع لن تكون هناك مساءلة ما لم توجد شفافية، لذا فنحن بحاجة إلى مزيد من تدوير المعلومات وفتح الباب أمام المواطنين للمشاركة في الحياة السياسية وتطوير الحكم الراشد من خلال تعزيز قدرة المجتمع على مكافحة الفساد ضمن منظومة سيدة القانون، المساءلة، حقوق الإنسان، الشفافية، المشاركة.

(بن جدو، 2020، 494)

ثالثًا: أخلاقيات المهنة

المحاضرة الخامسة: مدخل عام حول أخلاقيات
المهنة.

المحاضرة السادسة: نماذج لميثاق أخلاقيات المهنة
وأخلاقيات مهنة الأخصائي النفسي أو مستشار
التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني.

المحاضرة الخامسة: مدخل عام حول أخلاقيات

المهنة

1_تعريف أخلاقيات المهنة:

1_1_تعريف الأخلاق:

1_1_1_تعريف الأخلاق لغة: وهو الطبع، العادة، المروءة، واشتق من خلق خليق وما أخلقه ويقال للذي ألف شيئاً صار له خلق أي أصبح عنده عادة.

قال العلامة ابن فارس " الخاء واللام والقاف" أصلان: أحدهما تقدير الشيء والآخر ملامسة الشيء.

1_1_2_تعريف الأخلاق اصطلاحاً:

_عرفها الغزالي على أنها هيئة في النفس راسخة عنها تصدر الأفعال بسهولة ويسر من غير حاجة إلى فكر وروية. (بشيشي ومجلخ، 2019، 62).

_هي المعايير والمبادئ التي تحكم سلوك الفرد أو الجماعة ويرتبط موضوع الأخلاق بالأسئلة المتعلقة بما هو خطأ وما هو صواب وبالواجبات الأخلاقية للفرد.

بمعنى هي الأفعال التي يقوم بها الفرد ناتجة عن مجموعة من المبادئ والقيم التي اكتسبها من البيئة المحيطة به

1_2_ تعريف المهنة:

هي مجموعة من الأعمال تتضمن مهارات معينة يؤديها الفرد من خلال ممارسات تدريبية. (حرواش ولخضر، 2019، 151)

مجموعة من المهام أو الوظائف أو المسؤوليات التي يتطلب أدائها امتلاك كفاءات أدائية معينة، يكتسبها الفرد عن طريق التعليم والتدريب في مؤسسات متخصصة.

1_3_ تعريف أخلاقيات المهنة:

هي مجموعة من القواعد والآداب السلوكية والأخلاقية التي يجب أن تصاحب الإنسان المحترف في مهنته تجاه عمله، وتجاه المجتمع ككل، وتجاه نفسه وذاته. (بوادو وبحوص، 2021، 22)

- هي مجموعة من القواعد والآداب والمبادئ والمعايير السلوكية والأخلاقية التي يجب أن تصاحبها ويتعهد صاحب المهنة القيام بها في مهنته تجاه العمل وعناصره من العملاء والزملاء والمرؤوسين والرؤساء المهنة والمجتمع.

تلك الأفعال والتصرفات التي تشكل معياراً يتمكن من خلاله جميع العاملين بالمنظمات معرفة المتوقع منهم، بالإضافة إلى جعل المديرين

والموظفين يفكرون ويتخذون القرارات من خلال منظومة أخلاقية " كما ينظر لها أيضا على أنها" المبادئ والمعايير التي تعد مرجع للسلوك المطلوب لأفراد المهنة الواحدة، التي يعتمد عليها المجتمع في تقييم أدائهم إيجابا أو سلبا. (جوزة، 2022، 434)

هي مجموعة من التصرفات والأفعال التي يجب أن يتحلى بها الأفراد في العمل مع مدراءهم وزملائهم وزبائنهم، وهي مبادئ ومعايير يتم فرضها على الأفراد حسب المهنة مالها من أهمية كبيرة نذكر منها:

2_ أهمية أخلاقيات المهنة:

القيمة الشخصية والمهنية هي دليل على كيفية تصرف الموظف أو العامل ورغبته وطموحاته هي التي تسمح له باختيار منصب مهني وبيئة ستزدهر فيها عندما تتوافق قيم الموظف مع قيم الشركة، فإنهم يشعرون بمزيد من الالتزام تجاه عملهم ومنه زيادة الرضا الوظيفي وتحسين الأداء في الواقع.

كذلك أهميتها في تذكير الموظف بصورة دائمة بالسلوك القويم الذي ينبغي عليه الالتزام به في القيام بالأعمال، باعتبار أنه سوف يواجهه مجموعة من المشاكل والصعوبات في مجال مهنته. (برزوق، 2022،

83)

جاء في ميثاق المهنة الجامعية أنه لقد بات لزاما على أفراد الأسرة الجامعية، الاتفاق على المسعى الأخلاقي والمنهجي المؤدي إلى إقرار

سلوكيات وممارسات جامعية مثلى في مجال آداب المهنة وأخلاقياتها، ومحاربة ما يلحقها من انحرافات.

كما يؤكد ميثاق الأخلاقيات والآداب الجامعية المنبثق عن إجماع واسع للأسرة الجامعية على مبادئ عامة مستمدة من المقاييس العالمية، وعلى قيم خاصة بمجتمعنا، يشترط فيها أن تكون محركا لمسعى التعلم ومجسدة لميثاق أخلاقيات المهنة الجامعية وآدابها.

ويمثل هذا الميثاق أداة تعبئة وأداة مرجعية لتسطير المعالم الكبرى التي توجه الحياة الجامعية، كما يمثل أرضية تستلهم منها القوانين الضابطة للآداب والسلوك وأشكال التنظيم المكرسة لها.

3_ أهداف أخلاقيات المهنة:

تتمثل أهداف أخلاقيات المهنة فيما يلي:

- ضبط السلوك المهني الشخصي الذي يجب أن يتحلى به المؤتمنون على مصالح الدولة.

فهم الواجبات المهنية والتذكير بنظام الجزاءات الإيجابية والسلبية كوسيلة من الوسائل الناجحة لتفادي بعض المظاهر المسلكية المحظورة.

- ضمان التوازن بين الأحكام الأخلاقية وضرورة المحافظة على حريات وحقوق الموظفين والعاملين.

- إزالة الطابع التسلطي الذي يمكن أن تتصف به إدارة ما.

4_ مصادر أخلاقيات المهنة

- الدين: تعتبر الأديان السماوية من أهم مصادر الأخلاق للإنسان، حيث يستقي منها جميع تصرفاته وسلوكه ومنهجه في الحياة، ويمثل الدين منظومة قيم النظام الاجتماعي المنظم ويؤكد على المسؤولية الاجتماعية بهدف المساهمة في الرفاهية العامة.

_ الأسرة: تعد العائلة أحد المؤثرات البيئية التي تساعد في تكوين سلوك الفرد فهي تمثل المصدر الأول للمعلومات التي يحصل عليها فالمبادئ والقيم الاجتماعية التي تحدد مسيرة حياة الفرد إنما يتعلمها من العائلة التي ترعرع في ظلها، حيث ينقل الفرد سلوكه الذي ورثه أو تعلمه من أسرته إلى العمل، وهذا السلوك يعبر عن واقع بيئته المعيشية وظروف حياته المادية. (بونقاب وزواويد، 2018، 10)

_ البيئة الاجتماعية: تعتبر البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد والتمازج بين فئات المجتمع المختلفة من خلال العادات والتقاليد والأعراف والقيم من أهم مصادر الأخلاقيات التي تؤثر في العمل وفي المستوى التعامل بين المواطنين والجمهور من جهة وبين الموظفين أنفسهم داخل المؤسسة من جهة أخرى.

- الثقافة: يعتبر المجتمع الذي يعيش فيه الفرد ويتعامل معه في علاقات متشابكة ومتداخلة مصدرا مهما من المصادر التي تؤثر في أخلاقيات المهنة للأفراد الذين يتعاملون ويتعايشون في هذا المجتمع.

وهي حسب العالم البريطاني "إدوارد تايلور" هي الكل المركب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والعادات وكل القدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضواً في المجتمع. (برزوق، 2022، 88)

- **القانون:** هو مجموعة القواعد الملزمة التي توضع سلفاً لتنظيم سلوك الأفراد في مجتمع معين في مكان معين وفي زمان معين.

- **لوائح ومدونات آداب المهنة** التي تصدرها النقابات والتنظيمات المهنية، والتي تضع القواعد المناسبة لممارسات السلوك عند قيام المهنيين بالتزاماتهم تجاه الأطراف المختلفة (العملاء، الزملاء، المرؤوسين، المجتمع، المهنة).

5_ أخلاقيات المهنة في الجامعة الجزائرية:

1- أهميتها وضرورتها:

جاء في ميثاق المهنة الجامعية أنه لقد بات لزاماً على أفراد الأسرة الجامعية، الاتفاق على المسعى الأخلاقي والمنهجي المؤدي إلى إقرار سلوكيات وممارسات جامعية مثلى في مجالي آداب المهنة وأخلاقياتها، ومحاربة ما يلحقها من انحرافات.

كما يؤكد ميثاق الأخلاقيات والآداب الجامعية المنبثق عن إجماع واسع للأسرة الجامعية على مبادئ عامة مستمدة من المقاييس العالمية،

وعلى قيم خاصة بمجتمعنا، يشترط فيها أن تكون محركا لمسعى التعلم
ومجسدة لميثاق أخلاقيات المهنة الجامعية وآدابها.

ويمثل هذا الميثاق أداة تعبئة وأداة مرجعية لتسطير المعالم الكبرى
التي توجه الحياة الجامعية، كما يمثل أرضية تستلهم منها القوانين
الضابطة للآداب والسلوك وأشكال التنظيم المكرسة لها.

6 - مصادر أخلاقيات المهنة الجامعية في الجزائر:

أولا: القانون التوجيهي للتعليم العالي 99-05 المعدل والمتمم
صدر هذا القانون في 4 أبريل 1999 ومن أهم ما جاء فيه حول
أخلاقيات المهنة ما تضمنه الباب السادس من المادة 58 إلى المادة
63 تحت عنوان الحرم الجامعي

- مؤسسة التعليم العالي فضاء لحرية التفكير والبحث والإبداع
والتعبير دون المساس بالنشاطات البيداغوجية ونشاطات البحث والنظام
العام.

_الاشتراط في البحث العلمي الموضوعية وتقبل الآراء المخالفة.

- الابتعاد في التعليم العالي والبحث العلمي عن الدعاية والهيمنة
السياسية والأيدولوجية.

- يتمتع الأستاذ بحرية في التعبير والإعلام دون الاخلال بالتقاليد الجامعية في مجال التسامح والموضوعية واحترام قواعد الآداب والأخلاقيات.

- حق الأستاذ بحرية الانضمام إلى الجمعيات. (خضير، 2023،
(6)

- حق الأساتذة في الاجتماع وفقا للشروط المحددة في التشريع المعمول به.

- يتمتع الطالب بحرية كاملة في التعبير والإعلام دون المساس بالأنشطة البيداغوجية ونشاطات البحث والنظام العام.

- يتحمل رؤساء مؤسسات التعليم العالي مسؤولية حفظ النظام في الحرم الجامعي وحمايته.

- يؤسس مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية مكلف باقتراح كل التدابير المتعلقة بقواعد الآداب والأخلاقيات الجامعية وكذا احترامها.

ثانيا: المرسوم التنفيذي 04-180 الصادر في 23 جوان 2004
الذي يحدد صالحيات مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية وتشكيلته وسيره، جاء تشكيل هذا المجلس تطبيقا لأحكام المادة 63 من القانون التوجيهي للتعليم العالي الذي يؤسس لمجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية، حيث يتشكل المجلس من 15 إلى 20 عضوا يختارهم الوزير المكلف بالتعليم العالي على أساس كفاءتهم العلمية وأخلاقياتهم من بين

أساتذة التعليم العالي والتكوين العالين الذين يثبتون رتبة أستاذ تعليم عالي وذلك لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ومن أهم صالحيات المجلس يقترح ما يأتي:

- المبادئ والقواعد والتقاليد التي يجب أن تسير ممارسة مهنة أساتذة التعليم والتكوين العالين.

- يقترح التدابير المطبقة في حال الإخلال بأداب وأخلاقيات المهنة الجامعية.

- يقترح مجمل التدابير الكفيلة بضمان حريات الأساتذة في إطار الحرم الجامعي.

- النشاطات يساهم بها التعليم والتكوين في الترقية العلمية والثقافية للمواطن.

- المبادئ والقواعد التي يجب أن تسير العلاقات بين الأساتذة ومكونات الأسرة الجامعية من طلبة وإدارة وموظفين. (خضير، 2023،

(7

المحاضرة السادسة: ميثاق أخلاقيات المهنة الجامعية وأخلاقيات الأخصائي أو مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني.

أولاً- ميثاق أخلاقيات المهنة الجامعية الصادر في 2010:

أصدر مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية ميثاقاً أخلاقياً يلتزم بقواعده أعضاء الأسرة الجامعية من أساتذة وطلبة وموظفين واداريين، حيث يحدد واجبات والتزامات كل عضو وحقوقه التي يكفلها الميثاق، ومن أهم المبادئ الأساسية للميثاق ما يأتي:

1 - النزاهة والإخلاص:

إن السعي لتحقيق الأمانة والنزاهة يعني رفض الفساد بجميع أشكاله، ولا بد أن يبدأ هذا السعي بالذات قبل أن يشمل الغير، وهكذا فإن تطوير آداب السلوك وأخلاقيات المهنة يجب أن يتجسد في ممارسة مثالية.

2 - الحرية الأكاديمية:

لا يمكن تصور نشاطات التعليم والبحث في الجامعة بدون حرية أكاديمية، فهي تضمن احترام الغير والتحلي بالضمير المهني، والتعبير عن الآراء النقدية بدون رقابة أو إكراه.

3 - المسؤولية والكفاءة:

إن مفهومي المسؤولية والكفاءة متكاملين، ويتعززان بفضل تسيير المؤسسة الجامعية تسييراً قائماً على الكفاءة والأخلاق، وعلى المؤسسة

الجامعية أن تضمن التوازن الجيد بين ضرورة فعالية دور الإدارة، وتشجيع مساهمة الأسرة الجامعية باشتراكها في سيرورة اتخاذ القرار، مع التأكيد على أن المسائل العلمية تبقى من صالحيات الأساتذة الباحثين دون سواهم.

4- الاحترام المتبادل:

يرتكز احترام الذات، لذا يجب على أفراد الأسرة الجامعية الامتناع عن جميع أشكال العنف الرمزي والمادي واللفظي، وينبغي أن يعامل بعضهم بعضا باحترام وانصاف بصرف النظر عن المستوى العلمي لكل واحد منهم.

5- وجوب التقيد بالحقيقة العلمية والموضوعية والفكر النقدي:

يرتكز السعي للمعرفة ومسائلتها وتبليغها على مبدأين أساسيين يتمثلان في تقصي الحقيقة واعتماد الفكر النقدي. (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2010، 2)

إن وجوب التقيد بالحقيقة العلمية يفترض الكفاءة والملاحظة النقدية للأحداث والتجريب، ومقارنة وجهات النظر ووجاهة المصادر، والصرامة الفكرية، لذا يجب أن يقوم البحث العلمي على الأمانة الأكاديمية.

6 - الإنصاف:

تمثل الموضوعية وعدم التحيز شرطين أساسيين لعملية التقييم والترقية والتوظيف والتعيين.

7 - احترام الحرم الجامعي:

تساهم فئات الأسرة الجامعية بأسلاكها في إعلاء شأن الحريات الجامعية حتى تضمن خصوصياتها وحصانتها، وتمتتع عن المحاباة، وعن تشجيع الممارسات التي قد تمس بمبادئ الجامعة وحرّياتها وحقوقها، وعلى الأسرة الجامعية تجنب كل نشاط سياسي متحزب في رحاب الفضاءات الجامعية. (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2010، 3).

ثانياً_ الآداب والقواعد الأخلاقيات التي أقرها ميثاق 2023:

بخصوص أعضاء هيئة التدريس: تلزم مضامين هذا الميثاق عضو هيئة التدريس بضرورة التقيد ب:

_السعي في أن يكون مرجعاً من حيث الكفاءة، والأخلاق، والنزاهة، والتسامح، فضلاً على أن يكون صورة جديرة للجامعة والبحث العلمي.

_التصرف بحرص، واجتهاد، ونزاهة، واستقلالية، خلال ممارسته لوظيفته، فضلاً على إبداء الولاء وحسن النية، من أجل المصلحة العليا للمؤسسة الجامعية والبحثية، وهذا من خلال:

_إظهار الضمير المهني، والتفرغ في أداء الواجبات، على أن تكون الأولوية للمهنة الجامعية في حالة الجمع بين الأنشطة التي يجيزها القانون.

_الامتناع عن أي نشاط تعليمي في الأنظمة غير رسمية.

_السعي للالتزام بالمعايير العالمية على أعلى مستوى ممكن في أنظمة المهنة.

_توفير التعليم بالكفاءة نفسها التي تمنح بها الموارد التي توفرها مؤسسة التعليم العالي والبحث، مع تشجيع التبادل الحر للأفكار.

_السعي إلى عرض الأهداف البيداغوجية للمقرر الدراسي بشكل واضح، مع ضرورة احترام قواعد التدرج البيداغوجي في إطار ثقافة ضمان الجودة.

_السعي إلى تحديث معلوماته من خلال اعتماد وضعية اليقظة العلمية.

_السعي لممارسة التقييم الذاتي من أجل تحسين مهاراته.

_الالتزام بحظر جميع أشكال الدعاية والتلقين في تعليماته وكتاباته، حتى لا يسئ استخدام السلطة الممنوحة له من خلال الوظيفة.

_السعي إلى المساهمة في نشر المعرفة، التعليم، الثقافة العلمية، من أجل المساهمة في اشعاع الجامعة وفي تقدم المجتمع.

_ السعي إلى تشجيع نشاطات الخبرة والاستشارة لإثراء دروسه وأبحاثه. (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2023، 7)

بخصوص الإداريين: تلزم مضامين هذا الميثاق الإداري بضرورة التقيد ب:

_الإداريين مسؤولين عن قراراتهم وأفعالهم والاستخدام الحكيم للموارد والمعلومات المتاحة لهم.

_ضمان سير العمل باستمرار وبانتظام لهياكل ومؤسسات التعليم والبحث.

_أداء واجبه باحترافية.

_الحرص التام على الامتناع عن أي تدخل أو تفاعل في الأعمال البيداغوجية والعلمية.

_التحلي بالحيادية والموضوعية.

_اتخاذ القرارات وفق القواعد السارية، مع معاملة الجميع معاملة عادلة، فضلاً على تجنب أي شكل من أشكال التمييز.

_أداء العمل بكل ولاء ودون اعتبارات حزبية.

_التصرف بطريقة عادلة ونزيهة، مع تجنب وضع النفس في موقف يكون فيه مدين لأي شخص قد يؤثر عليه دون داع في ممارسته لوظيفته، مع الامتناع عن وضع النفس في وضعية تضارب المصالح.

_إبداء المجاملة والتحلي باليقظة والتقدير والسرية والاجتهاد والسرعة في انجاز المهام.

_تكريس ثقافة ضمان الجودة.

_تحقيق الأهداف والآفاق المحددة لمشروع المؤسسة.

_الامتناع عن إعاقه الأداء السليم للمؤسسة، لاسيما الإغلاق الكلي أو الجزئي لأبواب الدخول إلى الهياكل التعليمية والبحثية.

_احترام حق كل أعضاء الأسرة الجامعية حتى تتمكن من ممارسة نشاطاتهم ووظائفهم.

_ ارتداء الهندام الذي يتلاءم مع متطلبات المهنة. (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2023، 9)

بخصوص الطلبة: تلزم مضامين هذا الميثاق الطالب بضرورة التقيد ب:

_تقديم المعلومات الصحيحة والدقيقة عند قيامه بعملية التسجيل، وأن يفي بالتزاماته الإدارية تجاه المؤسسة الجامعية.

_احترام النظام الداخلي للمؤسسة والتنظيم المعمول به وميثاق الآداب والأخلاقيات الجامعية.

_احترام كرامة وسلامة أفراد الأسرة الجامعية.

_احترام حق أفراد الأسرة الجامعية في حرية التعبير والرأي.

_عدم إعاقة الأداء السليم للمؤسسة، لا سيما الإغلاق الكلي أو الجزئي لأبواب الدخول إلى الهياكل العلمية والبحثية.

_احترام حق أعضاء الأسرة الجامعية من التمكن من ممارسة نشاطاتهم ووظائفهم.

_ارتداء الهندام الذي يتلاءم مع متطلبات مركزه كطالب.

_الاتصاف بالحس المدني في سلوكه داخل الحرم الجامعي وخارجه

_احترام نتائج لجان المداولات التي هي سيدة في أعماله.

_عدم اللجوء إلى الغش أو السرقة العلمية. (وزارة التعليم العالي

والبحث العلمي، 2023، 10).

ثالثاً_ أخلاقيات المهنة لمستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني

والأخصائي النفسي:

تعد أساسية لضمان تقديم خدمات نفسية فعالة وأمنة، ويوجد مجموعة

من المبادئ الرئيسية التي يجب أن يلتزم بها نذكر منها ما يلي:

1_ السرية والخصوصية: يجب على الأخصائي أو المستشار التوجيه

والإرشاد المدرسي والمهني احترام خصوصية الأفراد والحفاظ على سرية

المعلومات التي يتم مشاركتها خلال جلسات التوجيه أو الجلسات

الفحص.

2_ الاحترام والتقدير: يجب على الأخصائي أو المستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني التعامل مع الطلاب بكل احترام وتقدير، مع مراعاة خلفياتهم الثقافية والاجتماعية.

3_ العدالة وعدم التمييز: يجب أن يقدم الأخصائي أو المستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني خدماته بشكل عادل ومنصف، دون تمييز على أساس الجنس أو العرق أو الدين أو أي عوامل أخرى.

4_ المهنية والكفاءة: يجب على الأخصائي أو المستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني السعي إلى تحسين مهاراته ومعرفته بشكل مستمر، والتأكد من تقديم مساعدته قائمة على أسس علمية وصحيحة.

5_ التعاون مع أولياء الأمور: يجب أن يسعى الأخصائي أو المستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني إلى بناء علاقات إيجابية مع أولياء الأمور، واستشارتهم عند الحاجة، مع الحفاظ على مصلحة الطالب في المقام الأول.

6_ المسؤولية: يجب على الأخصائي أو المستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني أن يتحمل المسؤولية عن قراراته وتوجيهاته، وأن يكون مستعدًا لتقديم الدعم والمساعدة في الأوقات الصعبة.

7_ التوجيه المهني الصادق: يجب أن يقدم الأخصائي أو المستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني معلومات دقيقة وواقعية حول الخيارات التعليمية والمهنية، ويشجع الأفراد على اتخاذ قرارات مستنيرة.

8_التواصل الفعال: يجب أن يسعى الأخصائي أو المستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني إلى تحسين مهاراته في التواصل، لضمان فهم الطلاب والمستفيدين من نصائحه.

9_الالتزام بالقوانين واللوائح: يجب على الأخصائي أو المستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني الالتزام بالقوانين المحلية والدولية المتعلقة بالتعليم والإرشاد.

10_ الاستماع الفعال: يجب على الأخصائي أو المستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني ممارسة مهارات الاستماع الفعال لفهم احتياجات الطلاب ومخاوفهم بشكل جيد، مما يساعده في تقديم توجيه مناسب.

11_التطوير الذاتي: ينبغي على الأخصائي أو المستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني أن يسعى لتطوير نفسه باستمرار من خلال المشاركة في ورش العمل والدورات التدريبية والمشاركة في الأبحاث والممارسات الحديثة في مجال الإرشاد.

12_التوجيه الشامل: يجب أن يتبنى الأخصائي أو المستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني نهجاً شاملاً يأخذ بعين الاعتبار الجوانب العقلية والعاطفية والاجتماعية للأفراد، وعدم التركيز فقط على الجوانب الأكاديمية أو المهنية.

13_الترويج للرفاهية: ينبغي على الأخصائي أو المستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني تعزيز الصحة النفسية والرفاهية العامة للطلاب، وتوفير الدعم النفسي عند الحاجة.

14_الشفافية: يجب أن يكون الأخصائي أو المستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني واضحاً وصريحاً بشأن العمليات والطرق التي يتبعها، مما يعزز من ثقة الطلاب وأولياء الأمور في توجيهاته.

15_التغذية الراجعة البناءة: يجب أن يقدم الأخصائي أو المستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني تغذية راجعة بناءة للطلاب، مما يساعدهم على تحسين أدائهم وتطوير مهاراتهم.

16_الالتزام بالممارسات الأخلاقية: ينبغي على الأخصائي أو المستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني إتباع الممارسات الأخلاقية المعترف بها في مجال الإرشاد والتوجيه وعلم النفس، والامتثال للمعايير المهنية.

17_المرونة والتكيف: يجب أن يكون الأخصائي أو المستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني قادراً على التكيف مع التغيرات والاحتياجات المختلفة للطلاب، وتقديم الدعم المناسب بناءً على الظروف الفردية.

18_تعزيز المهارات الحياتية: ينبغي على الأخصائي أو المستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني مساعدة الطلاب في تطوير مهارات

حياتية مهمة مثل التفكير النقدي، والقرار، وحل المشكلات، مما يعدهم لمواجهة تحديات الحياة.

19_التعاون مع الزملاء: يجب أن يسعى الأخصائي أو المستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني للتعاون مع المعلمين والإداريين وأخصائيين وغيرهم من المتخصصين لضمان تقديم دعم شامل للطلاب.

20_التقييم المستمر: ينبغي على الأخصائي أو المستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني تقييم فعالية أساليبه واستراتيجياته بشكل دوري، والاستجابة للتغيرات بناء على النتائج والتغذية الراجعة.

خاتمة:

بناء على ما سبق نستنتج أن المحاور الثلاثة متعلقين ببعضهم البعض فكلما تحلى الأفراد بالأخلاق التي أقرها لنا ديننا الحنيف، كذلك التزموا بأخلاقيات المهنة التي يعملون بها، قل الفساد ومظاهره، وعندها يقل هذا الأخير ووصلنا إلى الحكم الراشد، والعكس صحيح، كلما ابتعد الفرد عن الأخلاق ولم يلتزم بأخلاقيات المهنة كلما زاد الفساد ومظاهره وأنواعه، ومن ثم استحالة تطبيق الحكم الراشد.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

- _برزوق، شباب (2022). دروس في الحوكمة وأخلاقيات المهنة. ألفا للوثائق. الجزائر.
- _بشيشي، وليد ومجلخ، سليم (2019). أثر اخلاقيات مهنة التدريس على جودة مخرجات التعليم العالي حسب وجهة نظر الهيئة التدريسية دراسة تطبيقية على مجموعة من الجامعات الجزائرية. بحوث جامعة الجزائر 1. (13). ص ص 58_83.
- _بقدي، كريمة (2022). دور المجتمع المدني في ترسيخ أليات الحكم الراشد بالجزائر. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية. (2)6. ص ص 1952_1978.
- _بن جدو، أمينة (2020). الحكم الراشد كآلية للحد من الفساد_ دراسة حالة الجزائر للفترة (1997_2017). مجلة مور للدراسات الاجتماعية. 6 (10). ص ص 486_499.
- _بوادو، فاطيمة وبحوص، نسيمة (2021). أثر أخلاقيات المهنة في مكافحة الفساد الإداري_ دراسة حالة خزينة ولاية تيارت_. مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة. (2)4. ص ص 20_37.
- _بوحنية، قوي وبوطيب، بن ناصر (2014). الإصلاحات السياسية وإشكالية بناء الحكم الراشد في الدول المغاربية _الجزائر أنموذجا_.

مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية. 1(4). ص ص 57_72.
[/https://asjp.cerist.dz](https://asjp.cerist.dz)

_بوحفصي، آمال وضبع، عامر (2022). تأثير الحكم الراشد على
المؤسسات الدستورية بالجزائر. مجلة الفكر القانوني والسياسي. 6(2).
ص ص 624_640.

_بوطاجين، عادل (د_س). محاضرات في مقياس الحكم الراشد
وأخلاقيات المهنة.

_بونقاب، مختار وزواويد، لزهاري (2018). دور الإسلام في ترسيخ
أخلاقيات المهنة. المجلة الجزائرية للموارد البشرية. 3(2). ص ص
6_23.

_تيميزار، كمال (2015). الإصلاحات السياسية والدستورية وبناء
الحكم الراشد في الجزائر. مجلة الحقوق والعلوم السياسية. 2(2). ص
ص 121_138. [/https://asjp.cerist.dz](https://asjp.cerist.dz)

_جوزة، عبد الله (2022). آليات ترسيخ أخلاقيات المهن لدى
أعضاء الأسرة الجامعية الجزائرية (إداريين، طلبة، أعضاء هيئة
التدريس) قراءة في ضوء الميثاق الجديد لسنة 2021. مجلة أبحاث
ودراسات التنمية. 9(1). ص ص 430_449.

_حرواش، لمين ولخضر عباس (2019). اخلاقيات مهنة الأستاذ الجامعي وأهميتها في تحسين قدرات الطلبة. مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة. 2(2) ص ص 117_130.

_خضر، رشيد (2023). محاضرات الحكم الراشد.

_خطوط، رمضان (2021). محاضرات في الحكم الراشد وأخلاقيات المهنة.

_زايدي، حميد (2022). دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد في إفريقيا: دراسة تحليلية لاتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته. مجلة الأكاديمية للبحث القانوني. 13(2) ص ص 607_630.

_طالب، عبد الكريم ومنصوري، حاج موسى (2022). محاربة الفساد الإداري والمالي في الجزائر في ظل إنشاء السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته. مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي. 3(2). ص ص 10_30.

_طايب، أمال (2018). الحكم الراشد في الجزائر. مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية. 3(10). ص ص 229_240.
[/https://asjp.cerist.dz](https://asjp.cerist.dz)

_عبيدي، محمد (2022). الفساد وحقوق الانسان. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية. 15(3). ص ص 374_393.

_فزاني، إبراهيم سعد الشاكر (2022). محاضرات في مقياس الحكم
الراشد وأخلاقيات المهنة.

_فوزي، سامح (2007). الحكم الراشد. نهضة مصر. مصر.
-محمود حميد، هند(2019). الفساد (تعريفه وخصائصه، أسبابه،
مظاهره، طرق مكافحته) مجلة العلوم السياسية.(55). ص ص
406_389.

<https://jcopolicy.uobaghdad.edu.iq/>

_مولاي لخضر، عبد الرزاق وبوزيد، السايح (2017). فاعلية
سياسات الحكم الراشد في الحد من الفساد في الجزائر. مجلة الجزائرية
للتنمية الاقتصادية. 4(2). ص ص 290_275.

_وزارة التعليم العالي والبحث العلمي(2010). ميثاق الآداب
وأخلاقيات المهنة.

_وزارة التعليم العالي والبحث العلمي(2023). ميثاق الآداب
وأخلاقيات المهنة.